الموسم الثاني
للانصات المركزي

أوان اعادة البريق الى النضال الوطني .. اعلام الاتحاد الوطني يطلق سلسلة افتتاحيات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/07/13
No. : 8024

شعلة التحول و السلام

-تغطية شاملة -

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

الافتتاحية : أوان اعادة البريق الى النضال الوطني (1-7)

العراق واقليم كردستان

بيان :رئاسة الجمهورية ترحب بعملية تخلي "الكردستاني"عن سلاحه

الرئيس بافل: نفتخر بأن أسس السلام التي وضعها الرئيس مام جلال تُنفذ اليوم

قوباد طالباني: السليمانية مدينة الحوار لحل المشاكل

شكر وامتنان للدور الايجابي للرئيس بافل والاتحاد الوطني في عملية السلام

الرئيس بافل: تحقيق الاستقرار في المنطقة بحل القضية الكوردية عبر الحوار

عملية السلام التي أسسها الرئيس مام جلال تنفذ اليوم خطوة بخطوة

رئيس الجمهورية يدعو إلى تبنّي سياسات وطنية فاعلة لإدارة ملف المياه

السليمانية.. أخذ عينات الدم من ذوي شباب مغيبين في عهد النظام البائد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

حازم باجلان : تساؤلات مشروعة في وجه سياسة التجويع والتخبط السياسي

محمد حميد رشيد : الحل الوطني الفدرالي!

محمد النصراوي: رواتب كردستان.. صراع النفط والدستور

د.عدالت عبدالله : العراق والخوف من تأزيم الانتماء

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

تغطية شاملة..عملية السلام تدخل مرحلة القاء السلاح

مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي: نتلف أسلحتنا بإرادتنا الحرة

أردوغان: انه انبثاق فجر تركيا العظيمة والقوية

بولدان: خطاب بناء لاردوغان و هذا التحالف عملي

الكرد يؤسسون لدولة ديمقراطية جديدة في تركيا

سوران الداوودي: نهاية الرصاص بداية الكلام

محمد شيخ عثمان: شتان بين تسليم السلاح او حرقه

علي شمدين : لحظات تاريخية مؤثرة في السليمانية

المرصد السوري و الملف الكردي

قسد: لا نية لدينا لتقسيم سوريا والدمج يحتاج ترتيبات ووقت

أحزاب روجافا تندد بتصريحات المبعوث الأمريكي إلى سوريا

شورش درويش : عن جولة «اللاتفاوض» بين دمشق والإدارة الذاتية

رؤى و قضـايــا عالميـــة

فورين افيرز: على أوروبا ألا تقف موقف المتفرج في الشرق الاوسط

جمال آريز : المصالح المستترة في ظل الوساطة

العدد: 8024... 13-07-2025

بيان

ترحب رئاسة الجمهورية بإعلان حزب العمال الكردستاني عملية التخلي عن سلاحه، في خطوة تاريخية مهمة تمهد الطريق نحو إنهاء الصراع المسلح والخروقات الأمنية التي امتدت لعقود من الزمن، راح ضحيتها العديد من المواطنين وتفتح الباب أمام آفاق مستقبلية تسهم في تعزيز فرص السلام في المنطقة.
وتدعو رئاسة الجمهورية ضرورة الالتزام الكامل بالحفاظ على الأمن والاستقرار ودعم الحقوق المشروعة للأطراف كافة.

ونؤكد أن هذه الخطوة تمُثل عنصرا مهما لترسيخ الأمن والاستقرار في عموم المنطقة، وتفسح المجال أمام تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا على أساس احترام السيادة المتبادل وضمان امن وسلامة الشعبين الصديقين.

وتعلن رئاسة الجمهورية دعمها الكامل لإنجاح هذه الخطوة حتى النهاية، والمساهمة بكل ما من شأنه تحقيق الأهداف المأمولة منها في طي صفحة الماضي المؤلمة، وفتح صفحة جديدة عنوانها التعاون والتنسيق المشترك خدمة للجميع.

رئاسة الجمهورية
12 تموز 2025

نفتخر بأن أسس السلام التي وضعها الرئيس مام جلال تُنفذ اليوم

إلقاء السلاح من قبل أعضاء حزب العمال الكوردستاني في السليمانية خطوة تاريخية نحو بدء مرحلة جديدة من الحوار والسلام في شمال كوردستان وتركيا.

يؤمن الاتحاد الوطني الكوردستاني بشكل تام أن سفك الدماء سيعمق الخلافات وأن الوقت قد حان لجعل الأسلحة صامتة واللجوء إلى طاولة الحوار لتحقيق المكاسب المشروعة لجميع الأطراف.

بينما نواصل جهودنا لإنجاح عملية السلام، نفتخر بأن أسس السلام التي وضعها الرئيس مام جلال تُنفذ اليوم.

نأمل أن تكون هذه الخطوة بداية مرحلة جديدة لتطبيع العلاقات بين جميع الأطراف وأن يكون لها تأثير مباشر على استقرار إقليم كوردستان.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٧/١١

السليمانية مدينة الحوار لحل المشاكل

وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان الجمعة ٢٠٢٥/٧/١١، رسالة بعد خطوة حزب العمال الكوردستاني بالقاء السلاح، فيما يأتي نص الرسالة:

تم اليوم سطر التاريخ في السليمانية، اعضاء حزب العمال الكوردستاني ومن موقع القوة وكجزء من مبادرة كبيرة وشاملة للسلام القوا اسلحتهم.

السليمانية وكمدينة عرفت ببناء جسور الوئام وحل المشاكل عن طريق الحوار، اليوم جسدت دورها هذا مرة اخرى، وبكل امل نحو السلام والديمقراطية سنستمر بدعم هذه العملية.

شكر وامتنان للدور الايجابي للرئيس بافل والاتحاد الوطني في عملية السلام

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني الجمعة ٢٠٢٥/٧/١١ في دباشان، وفداً رفيعاً من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تالف من السيدة تولاي حاتيم اوغولاري اوروج الرئيسة المشتركة للحزب، وكسكين بايندر الرئيس المشترك لحزب الاقاليم الديمقراطية وسرهان أرن ومحمد كاماج نواب حزب حزب المساواة وديمقراطية الشعوب

في بداية اللقاء، رحب الرئيس بافل جلال طالباني بخطوة حزب العمل لالقاء السلاح، وقال: حان الوقت لمداوة الجروح وفتح صفحة جديدة في شمال كوردستان وتركيا تتالف من السلام والتعايش.

واضاف الرئيس بافل جلال طالباني: وكما كان الرئيس مام جلال المهندس الرئيسي لعملية السلام، ولاول مرة فتح باب الحوار بين قنديل وانقرة، سنستمر نحن ايضاً على نهجه.

من جانبه، قدم وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب شكرهم وامتناهم للدور الايجابي والدعم المتوصل للرئيس بافل جلال طالباني والاتحاد الوطني، والذين هم جزء مهم من انجاح خطوات عملية السلام، وطرحوا آخر المستجدات.

اشاد بشجاعة ونضال السيدة ليلى زانا

الرئيس بافل: تحقيق الاستقرار في المنطقة بحل القضية الكوردية عبر الحوار

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني ، السبت ٢٠٢٥/٧/١٢ السيدة ليلى زانا، السياسية الكوردية، في دباشان.

ورحب الرئيس بافل بحرارة بالسيدة ليلى زانا، وقال: "كما كانت عند الرئيس مام جلال امرأة بطولية كوردية، وكانت دائما تتحدث عن شجاعتك، سوف يبقى نضالك وشجاعتك خالدا في اذهاننا "

وفيما يتعلق بعملية السلام، قال الرئيس بافل: "نحن سعداء لأن جهودنا وصلت إلى هذه المرحلة، ونؤكد أن الحل الوحيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة هو حل القضية الكوردية عبر الحوار."

من جانبها، شكرت السيدة ليلى زانا الاتحاد الوطني الكوردستاني على جهوده ومساعيه من أجل تحقيق السلام في شمال كوردستان وتركيا، وقالت: "لن ننسى أبدا أن الرئيس مام جلال كان أول زعيم بدأ بمعالجة هذه القضية التاريخية، وأنا سعيدة اليوم أن بافل جلال طالباني يواصل السير على نفس النهج، ونفتخر بالدور الفعال الذي يؤديه في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها المنطقة».

عملية السلام التي أسسها الرئيس مام جلال تنفذ اليوم خطوة بخطوة

لعب فقيد الامة الرئيس مام جلال دوراً مهماً وكبيراً في عملية السلام في تركيا، حيث سعى بكل جهد لتقريب وجهات النظر بين حزب العمال الكوردستاني والحكومة التركية. ووضع مشروعاً للسلام امام توركوت اوزال عبدالله اوجلان. وبفضل هذه الجهود اعلن حزب العمال وقف اطلاق النار في العام ١٩٩٣.

عملية السلام بدأت على يد الرئيس مام جلال

تقول السياسية والمناضلة ليلى زانا، بعد خطوة حزب العمال بالقاء السلاح: بعد ١٠٠ عام من النضال لايستطيع احد ان يلغي وجود الكورد.واضافت: عملية السلام بدأت في العام ١٩٩٣ على يد الرئيس مام جلال وسعى بشكل كبير من اجلها، واليوم نرى بانها تنفذ خطوة بخطوة.

اشادات بجهود الرئيس مام جلال

وعرفانا بهذا الدور الكبير اشاد سري ساكك رئيس كتلة حزب المساواة وديمقراطية الشعوب في البرلمان التركي بجهود ودور الرئيس مام جلال في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

وقال النائب سري ساكك: مام جلال عم الكورد جميعاً، وكان احد اهم الشخصيات السياسية في الشرق الاوسط، قضى جل سنوات عمره كبيشمركة على جبال كوردستان من اجل مقارعة الظلم والاضطهاد وناضل لمحاربة الفاشية.

واضاف: لعب مام جلال دورا مهما وفاعلاً في تجسيد السلام بين جميع القوى بالعراق وفي الشرق الاوسط، وفي العام ١٩٩٣ نظمنا معاً جميعا ولاول مرة مرحلة من السلام والهدنة في سوريا، ومهندس هذه الهدنة كان الرئيس مام جلال.

من جانبه، يقول جنكيز جاندار عضو البرلمان التركي: ان الرئيس مام جلال مهندس الهدنة والسلام وهو الذي وضع حجر الاساس لعملية السلام.

واضاف: ان الرئيس مام جلال هو الذي اسس لعملية السلام والوئام بين الجميع ولعب دورا مهما في وقف اطلاق النار بين حزب العمال الكوردستاني وتركيا.

نيرويي: من السليمانية انطلقت خطوات السلام في تركيا

الى ذلك وصف مسؤول بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكردستاني لطيف نيرويي، الجمعة، إلقاء حزب العمال الكردستاني لسلاحه باليوم التاريخي، مؤكدا أن أولى الخطوات الفعلية لعملية السلام في تركيا بدأت من السليمانية بمشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني.

وقال نيرويي في مقال حمل عنوان (إرادة السلام تنتصر أخيرا) إن "جنوب كردستان (إقليم كردستان) لا سيما السليمانية يشهد اليوم حدثا تاريخيا وسياسيا مهما"، مبينا أن "إرادة السلام تنتصر على إرادة الحرب أخيرا، بعد عشرات السنين من الحرب وسفك الدماء".

وأضاف أن "الاتحاد الوطني الكردستاني يعد الحامل الحقيقي لراية إرادة السلام تلك، منذ ٣٣ عاما، ولم يتخل عنها، رغم التحديات والمراحل العصيبة والمرة".

وأكد أنه "يوم تاريخي مُبين، حين تخطو عملية إحلال السلام في تركيا وشمال كردستان أولى خطواتها الفعلية من عاصمة الثورة الجديدة (السليمانية) بمشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني".

وتابع أنه "يوم يحمل بشائر الفرح، لَـمّا تتحول عهود نبذ لغة السلاح من أجل تنفيذ عملية السلام، إلى حقيقة وواقع من عاصمة ملك كردستان (السليمانية)"، مشددا أن "هذا اليوم المشهود سيغدو جزءا من تاريخ الاتحاد الوطني وجنوب كردستان والشعب الكردستاني عامة".

في جلسة حوارية حول أزمة المياه والتغيرات المناخية

رئيس الجمهورية يدعو إلى تبنّي سياسات وطنية فاعلة لإدارة ملف المياه

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٠ تموز ٢٠٢٥، المجمع العلمي العراقي، حيث كان في استقباله رئيس المجمع الدكتور محمد حسين آل ياسين وعدد من أعضاء الهيئة العلمية.

وشارك فخامته في الجلسة الحوارية التي نظمها المجمع تحت عنوان (مخرجات مؤتمر فرنسا لمياه المحيطات وشحة المياه العراقية وإدارة مواردها)، وذلك بحضور معالي وزير الموارد المائية المهندس عون ذياب، ومعالي وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري، وعدد من المستشارين في رئاسة الجمهورية والخبراء والباحثين المعنيين بشؤون المياه والبيئة.

وأكد فخامته خلال الجلسة مرور العراق بظروف مائية صعبة نتيجة التغيرات المناخية العالمية، داعيًا إلى ضرورة تبنّي سياسات وطنية فاعلة لإدارة ملف المياه، ومنع الهدر، واعتماد وسائل الري الحديثة، وتحسين تقنيات الزراعة بما يسهم في خفض استهلاك المياه.

وأشار فخامة الرئيس إلى أن تدفقات نهري دجلة والفرات شهدت خلال العقود الأخيرة انخفاضا حادًا، نتيجة السياسات المائية التي تتبعها دول المنبع في بناء السدود والمشاريع، لافتًا إلى أنه لا توجد أي اتفاقية تمنع أو تقنن هذا التقسيم.

وفي هذا السياق، دعا فخامته إلى تشكيل لجنة مختصة في مجال المياه تضم الوزارات المعنية، والمختصين والخبراء في مجال المياه لحل المشاكل بما يضمن حصول العراق على حصة عادلة تغطي احتياجاته السكانية والزراعية، مبينا أن رئاسة الجمهورية أرسلت مقترحا إلى مجلس النواب العراقي لتشكيل مجلس أعلى للمياه لمعالجة الإشكالات كافة، ووضع خطط استراتيجية في هذا المجال.

كما تطرق فخامته إلى أهمية تعزيز الاقتصاد العراقي وتنويعه، وتنمية القطاعين الزراعي والصناعي، ودعم الاستثمار والقطاع الخاص، مؤكدا أن العراق مر بظروف صعبة ومعقدة من حروب وإرهاب أثرت على الشعب العراقي وعلى العلماء والمثقفين والمفكرين. كما بين فخامته أن العراق يعيش حاليا استقرارا أمنيا، يمثل بداية لمرحلة جديدة من البناء والإعمار وتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية.

وأضاف أن العراق يتمتع بعلاقات جيدة مع دول الجوار والعالم ويمارس دوره المحوري في تقريب وجهات النظر بين

دول المنطقة وبما يعزز الأمن والاستقرار والسلم.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة الاهتمام بالمجمع العلمي وتوفير متطلبات نجاح مهامه وأهدافه وبما يخدم المسيرة الثقافية والعلمية والمعرفية، منوها إلى مكانة العراق في مجال العلم والمعرفة.

بدوره، أشاد رئيس المجمع الدكتور محمد حسين آل ياسين بزيارة فخامة رئيس الجمهورية، واصفا الزيارة بالتاريخية إذ تعد أول زيارة من نوعها لرئيس جمهورية إلى المجمع العلمي العراقي، مشيرا إلى أنها تعبر عن مدى اهتمام فخامته بالحركة الثقافية والعلمية والمعرفية، وحرصه على دعم نتاجات المجمع في مختلف المجالات.

بعدها فتح باب النقاش حيث أجاب السيد الرئيس على الأسئلة التي طرحت على فخامته والمتعلقة بالوضع المائي للبلاد، وعدم وجود قوانين تنظم العلاقات بين الدول المتشاطئة كونها عبارة عن توصيات للتعاون، مشيرا فخامته إلى عقد العديد من اللقاءات مع الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الدولية بهذا الشأن. كما تطرقت الأسئلة والأجوبة إلى إنشاء العديد من بحيرات الأسماك بشكل عشوائي، وما تشكله من هدر كبير للمياه، وضرورة العمل على إزالتها ومنع فتح المزيد من البحيرات في ظل أزمة المياه الحالية.

كما تجوّل فخامته في مكتبة المجمع العلمي العراقي، مطّلعًا على نوادر المؤلفات والمخطوطات التي تزخر بها، مشيدًا بدور المجمع العلمي في حفظ الإرث المعرفي والفكري الوطني، وداعيًا إلى دعمه وتطوير إمكاناته ليواصل أداء رسالته العلمية والثقافية الرائدة.

وتقديرا لدور فخامته في دعم الحركة العلمية والثقافية في البلاد تم تكريم رئيس الجمهورية بدرع المجمع العلمي العراقي.

وزير البيئة: شح المياه وتغيّر المناخ تحديان يهددان الأمن البيئي

من جهته أكد وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري، الخميس، أن شح المياه وتغيّر المناخ تحديان خطيران يهددان الأمن البيئي في العراق.

وأوضحت الوزارة في بيان أنه " خلال مشاركة وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري إلى جانب رئيس الجمهورية الدكتور جمال عبد اللطيف في الجلسة الحوارية التي نظمها المجمع العلمي تحت عنوان: (مخرجات مؤتمر فرنسا لمياه المحيطات وشحّة المياه العراقية وإدارة مواردها)، بحضور وزير الموارد المائية المهندس عون ذياب، وعدد من المستشارين في رئاسة الجمهورية، والخبراء والباحثين المختصين في شؤون المياه والبيئة، أكد العسكري أن أزمة المياه في العراق تمثل تحدياً عميقاً وخطيراً، نتيجة التغيرات المناخية وانخفاض معدلات الأمطار والثلوج، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في مناسيب المياه والتنوع البيولوجي في البلاد".

وأشار إلى أن " التغيرات المناخية ليست التحدي الوحيد، بل إن الزيادة المضاعفة في عدد السكان خلال السنوات الأخيرة فاقمت الضغط على الموارد المائية، مما يستدعي تحركاً عاجلاً وإستراتيجياً لمواجهة هذه الأزمة"، مشددا على " أهمية نشر الوعي البيئي، التي يجب أن تنطلق من المستويات كافة، بدءاً من صنّاع القرار وصولاً إلى المواطن، لتحقيق تأثير فعّال ومستدام".

وشدد على " ضرورة أن تكون التوعية البيئية عملية تفاعلية تُسهم في إحداث التغيير المطلوب"، مشيدا بـ"حالة الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي التي يشهدها العراق"، مؤكداً أن " الحكومة تسعى أيضاً إلى تحقيق الاستقرار البيئي بما يوازي هذه النجاحات، لضمان مستقبل مستدام وآمن للأجيال القادمة ".

السليمانية.. أخذ عينات الدم من ذوي شباب مغيبين في عهد النظام البائد

بدأت لجنة مشتركة من دائرة الطب العدلي في وزارة الصحة الاتحادية ودائرة الطب العدلي في المديرية العامة للصحة في السليمانية، بحملة لجمع عينات الدم من ذوي مغيبين، اعتقلوا في عهد النظام البعثي البائد في الثمانينيات من القرن الماضي، خلال حملة اعتقالات عشوائية بمدينة السليمانية، ومازال مصيرهم مجهولا حتى الآن.

وبهذا الصدد، أعلن الدكتور برزان محمد مدير دائرة الطب العدلي في السليمانية، خلال مؤتمر صحفي، الخميس ٢٠٢٥/٧/١٠، إن «العينات تُجمع حصراً من العائلات التي لديها أقارب فُقدوا في ظروف قسرية ولم يتم العثور على رفاتهم حتى اليوم».

وأضاف مدير الطب العدلي: «العملية تُنفذ من قبل لجنة فنية مختصة تضم خبراء من الطب العدلي الاتحادي والطب العدلي في السليمانية، وهي جزء من مشروع وطني وإنساني يهدف إلى إعادة رفات المفقودين إلى ذويهم بعد تحديد الهويات بشكل دقيق».

وفي السياق نفسه، تحدثت شقيقة أحد المغيبين، لـ PUKMEDIA، قائلة: «نحن ذوو ٥٣ شابا مغيبا من مدينة السليمانية، اعتقلوا في حملة عشوائية من قبل النظام البعثي البائد عام ١٩٨٥، حيث أخذوا الى دائرة الأمن في السليمانية ومن ثم الى سجن الفضيلية في بغداد، ولا نعلم بمصيرهم منذ شباط العام ١٩٨٦».

وأضافت: «علمنا من مديرية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء العراقية، أن هناك ٧ مقابر جماعية، إحداها تضم رفات ٥٣ شهيدا، يعتقد أنها تعود لشهداء السليمانية، لذا طالبنا بأخذ عينات الدم منا لإجراء الفحص الوراثي (DNA) والتعرف على هوية الرفات».

وكان النظام البعثي البائد قام عام ١٩٨٥ بحملة اعتقالات واسعة وعشوائية في مدينة السليمانية، حيث تم اعتقال أكثر من ١٥٠٠ شخص في الحملة، تم الإفراج عن أغلبهم عام ١٩٨٨، فيما لايزال مصير ٥٣ شابا من المعتقلين مجهولا حتى الآن.

حازم باجلان :

تساؤلات مشروعة في وجه سياسة التجويع والتخبط السياسي

لماذا يمتنع المركز عن إرسال مستحقات الإقليم؟

يتساءل أبناءشعبنا العراقي المخلصون ومعهم أبناء كوردستان بجميع أطيافهم، بمرارة واستغراب: لماذا تصر الحكومة الاتحادية في بغداد على التلكؤ والمماطلة في إرسال مستحقات الإقليم من رواتب الموظفين والمتقاعدين؟ ولماذا تُستخدم أرزاق المواطنين كورقة ضغط سياسي على حساب حياة

> هذا السلوك يهدف إلى تجويع شعب الإقليم والنيل من التجربة الكوردية

الناس ومعيشتهم؟

إنّ هذا السلوك، الذي بات يتكرر بشكل ممنهج، لا يمكن تفسيره إلا ضمن إطار سياسة متعمدة تهدف إلى تجويع شعب الإقليم والنيل من التجربة الكوردية، والتي أثبتت، رغم الصعوبات، أنها أكثر استقرارًا وإنتاجًا من غالبية المحافظات العراقية الأخرى.

فما الهدف الحقيقي من هذا الحصار المالي غير المعلن؟

هل هو محاولة لتركيع الإقليم؟ أم ابتزاز سياسي؟

أم أن هناك أجندات خارجية تملي على حكومة المركز هذه السياسات الكارثية لضرب الاستقرار في كوردستان؟

كل هذه الأسئلة تتردد يوميًا على ألسنة الناس، ولا تجد لها جوابًا مقنعًا من الحكومة الاتحادية.

لقد تجاوزت هذه الأزمة حدود الخلافات السياسية، وأصبحت تمس حياة المواطنين بشكل مباشر:

- موظفون بلا رواتب لأشهر
- متقاعدون لا يجدون ما يسد حاجتهم
- عائلات تواجه الجوع والمرض في ظل صمت رسمي وتخبط إداري

وهنا تكمن الخطورة: إذ أن استمرار هذا النهج يهدد وحدة العراق، ويغذي مشاعر الإحباط والانفصال، ويصب في مصلحة الأعداء الذين يتربصون بالعراق من الخارج.

إن ما يجري اليوم ليس فقط نزاعًا على الموارد، بل هو حرب ناعمة لتفكيك النسيج الوطني وضرب أي نموذج ناجح خارج إرادة المركز. وتحت هذا العنوان، تصبح كوردستان هدفًا واضحًا، ليس فقط من بعض الجهات السياسية، بل من أطراف إقليمية ودولية لا تريد للعراق أن ينهض، ولا لكوردستان أن تكون نموذجًا للاستقرار والتعايش.

نحن، كعراقيين مخلصين، ندعو إلى وقفة وطنية صادقة:

- لرفض تجويع الشعوب تحت أي ذريعة
- وللوقوف مع حقوق الإقليم الدستورية
- ولمطالبة الحكومة الاتحادية بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية كاملة

فلا أمن ولا استقرار في العراق إذا جاع جزء منه، ولا مستقبل مشرق للبلاد إذا أصبح الإذلال والتجويع أداة سياسية. كفى عبثًا بقوت الناس، وكفى تلاعبًا بمصير الملايين.

كوردستان ليست عبئًا، بل شريك أساسي في بناء العراق، ولن تكون لقمة سائغة في أفواه العابثين بمصير الشعوب.

* كاتب مهتم بالشأن العراقي والكوردي
* وكالة الحدث الاخبارية

محمد حميد رشيد

الحل الوطني الفدرالي!

صحيفة «المدى» العراقية

كل ما يحدث اليوم من كوارث سياسية وإجتماعية وإقتصادية في العراق هي ناتج لفلسفة النظام الحاكم فيه وهي من النتائج الطبيعية لدولة (المحاصصة الطائفية والعرقية) وممارساتها التي تقيد عقليتها بالإطار الطائفي والعرقي ولا تهتم بالوحدة الوطنية و ليست معنية بوحدة الصف العراقي ولا بوحدة العراق ولا يضيرها الصراعات الداخلية فهي قد تعودت على (صراع المكونات) ولطالما عرضت الوحدة الوطنية للخطر والعلاقة بين حكومة المركز (الحكومة الفدرالية) و(حكومة الإقليم) إلا نموذجاً لفشل هذا النظام في علاج مشاكل العراق الكبرى فهي حتى بخلاف (الدستور) الذي أنتجته الذي يشير إلى أن العراق (دولة فدرالية) إتحادية فإن التأثيرات الطائفية ونظام المحاصصة قائمة ومؤثرة على عموم السياسة والإقتصاد العراقيين وتقيد تفكير الدولة وأنتجت (المحاصصة) تفكيرا قاصرا ومشلولا ولتوضيح هذا النمط من التفكير الطائفي القطيعي القاصر والمحدود يمكننا أن ندرس مثلاً للعلاقة المتوترة والمشاكل المستمرة بين الحكومة المركزية (الحكومة الإتحادية) و (حكومة الإقليم) الذي يدفع ثمنها الشعب العراقي وتهدد وحدته الوطنية وبحث سبل حلها وطنياً بعيداً عن المحاصصة بعد أن

عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حلاً لها وتفهم مشكلة الإقليم خصوصاً في السياسة المالية مع إقليم كردستان وأكتفت بإتفاقات سياسية تفرض نفسها لفترة وينقلب عليها بعد فترة!.

وبالعودة إلى المواد (١١٠ و ١١١ و ١١٢ اولاً وثانياً و ١١٤ و١١٥ و١١٦ من الدستور العراقي) والتي تنظم العلاقة بين الحكومة الإتحادية والأقاليم نجد أن الطريق الواحد الذي ما فتأ أن يقودنا نحو الأزمات ويصنع لنا الفجوات ويعمق الخلافات بين الكرد والعرب وهما براء من هذا ولأن نظام المحاصصة صنع فكر قطيعي مبني على (الاكثرية) المباح لهم كل شيء (بما فيه تجاوز الدستور وإنتهاك القانون) و(الأقلية) التي توزن لهم الحقوق بميزان الذهب الدقيق وتطبق عليهم كل قوانين العراق الذي لم يجرب تجربة الأقاليم سابقاً ولكن بالعودة إلى الإنفتاح الوطني الذي يفكر بمصلحة الوطن والمواطن بلا تمييز طائفي أو عرقي نقول أن مواد الدستور تمكننا من أن تجد حلاً وطنياً نطرحه للنقاش العلمي المختص (قد يعتري هذا الحل الوطني بعض الهنات) التي يمكن تداركها ولا تشكل شيء مقابل ضمان الوحدة الوطنية والسلام المجتمعي والعدالة الإجتماعية يمكن دراستها بشكل أعمق و أوسع وبما لا يخل بموازين العدالة الوطنية!. ونتساءل ما الذي يمنع دستورياً قيام الإقليم بإدارة موارده المالية كاملة إلا ما إستثناه الدستور.

وبموجب المادة ١١٢ اولاً: والتي تنص على أن (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون).

> **كل ما يحدث اليوم ناتج لفلسفة النظام الحاكم**

ورغم عدم صدور قانون ينظم ذلك (قانون النفط والغاز) رغم مرور عشرين سنة وهذا ما يؤكد عجز الدولة الطائفية عن كتابة (قانون محاصصي) وعن إيجاد حلول لمشكلة الإقليم والمركز (ولكنهم ماهريين بصناعة الفجوات والمشاكل التي تعرض وحدة البلاد والعباد)؛

لماذا لا يمنح الإقليم (الصلاحية الكاملة في إدارة كل موارده) ومنها موارد النفط والغاز والكمارك وموارد الضرائب والرسوم والغرامات وكل الموارد الأخرى (بموجب ضوابط عامة يتفق عليها بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم) منها (على سبيل المثال) حصة الإقليم من حصة العراق التصديرية من النفط لكون العراق عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومحكوم بحصص الإنتاج التي تقررها المنظمة عليه تكون هناك حصة إنتاجية للإقليم («أقترح» أن تكون ١٥٪ من حصة العراق) وأن يلتزم الإقليم بسعر بيع النفط العالمي وكذلك ضوابط التسويق النفطي المركزية؛ وأن توحد نسب جباية الضرائب الكمركية وكل ما يحافظ على توازن وحماية السوق العراقية (ويمكن الإتفاق على بعض الأمور التفصيلية الأخرى) على أن يكون للمركز نسبة «محدودة» من حاصل المبيعات النفطية والغازية ونسبة أخرى من الواردات الأخرى المنوعة (وعلى سبيل الاقتراح يتم الإتفاق بين الحكومتين (الإتحادية والإقليم) على إستقطاع ما نسبته ٢٪ إلى ٥٪ من حصة الإقليم من الموارد النفطية وغير النفطية لتذهب إلى الحكومة الإتحادية) على أن تتولى إدارة

> ماهرون بصناعة الفجوات والمشاكل التي تعرض وحدة البلاد والعباد

الإقليم كل نفقات الإقليم (التشغيلية والإستثمارية) التي تقرها (الموازنة المالية العامة للإقليم) بضمنها رواتب موظفي الإقليم وكل نفقات الإقليم الأخرى وإن تكون هناك موازنة تشغيلية وإستثمارية تضعها إدارة الإقليم خاضعة لرقابة (ديوان الرقابة المالية الإتحادي)؛ ويمكن أن تكون كل الاعمال المالية الأخرى خاضعة لديوان الرقابة المالية الإتحادي.

وفيما يتعلق بالأتفاقيات الدولية التي (قد) يبرمها الإقليم يجب تقييدها بموافقة (البرلمان الإتحادي) (بعد موافقة برلمان الإقليم) المهم أن تنظم العلاقة المالية بمسؤولية وطنية وليس بمحاصصة طائفية وبما يقلل العبء على الحكومة المركزية وعدم إستلاب (الحقوق الفدرالية) للإقليم وينزع فتائل الأزمات بينهما ويعمق الوحدة الوطنية (حتى لو كانت على حساب بعض «المصالح» الذاتية) ويقوي من مكانة الدولة ويعزز إستقرارها الوطني.

وبالعودة الى المادة (١١٢) أولاً فإن الإقليم يعتبر من (للأقاليم المتضررة) والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق فله أحقية إضافية لمدة محددة بموجب تلك الفقرة من الدستور.

وهذا الاتفاق لا يخل بالمادة (١١٠) من الدستور العراقي الذي خول الحكومة المركزية رسم السياسة المالية بل ويساعدها في تنظيم السياسة التجارية عبر حدود الإقليم والمحافظات بل هي ساهمت في رسم السياسة المالية مع إقليم كردستان بشكل يضمن تطبيقها بما يحقق مصلحة الدولة العليا؛

وهذا الاتفاق يجسد نص المادة (١١١) من الدستور حيث أن (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات)؛ وهو تطبيق حرفي للمادة ١١٢ (ثانياً) من الدستور العراقي والتي تنص (ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

وهذا الاتفاق يجسد مفهوم المادة ١١٤ من الدستور بل ويساعد في تقديم صورة تنفيذية للقانون المطلوب كتابته بموجب هذه المادة.؛ أما المادة (١١٥) فهي تعضد مثل هذا الإتفاق ويبقى الإقليم جزء لايتجزاء من النظام الإتحادي في جمهورية العراق (المادة ١١٦ من الدستور العراقي).

الدستور والقانون همه الاول وحدة العراق ووحدة شعبه واستقراره وتقليص كل الخلافات التي قد تهدد الوحدة الوطنية تحت شعارات مضللة لا هم لها غير المصالح الخاصة دون مصلحة العراق والتي قسمت العراق واضعفته وهددت وحدته الوطنية أمام بدائل طائفية وعنصرية؛ لابد من عراق واحد وقوي ومستقر ومتماسك وهذه الاهداف لا تتحقق تحت تصور اناني طائفي ولا بموجب محاصصة مصلحية ولا بأكثرية طاغية أنه المشروع الوطني الجامع لكل العراقيين والذي يقدم مصلحة العراق وشعبه على كل المصالح الأخرى.

أما آن لهذا الشعب المظلوم أن ينعم بأعياده في أمان وسلام ورفاهية وعدالة إجتماعية ووحدة وطنية ويصل حاضره بحضارته التي علمت البشرية العلم والقراءة والكتابة والزراعة والموسيقى والثقافة والتحضر!

*صحيفة «المدى»

محمد النصراوي:

رواتب كردستان.. صراع النفط والدستور

لا تزال أزمة الرواتب في إقليم كردستان العراق تُلقي بظلالها الثقيلة على أكثر من مليون موظف ينتظرون شهرياً وصول مستحقاتهم في مواعيد غير منتظمة، وسط حالةٍ من الترقب والتوتر العام، وبينما تُطرح تفسيراتٌ متباينة لتأخر الرواتب، فإن فهم الأسباب الحقيقية يتطلب النظر إلى عمق الأزمة لا إلى سطحها المالي فقط.

في جوهر المشكلة تقف الخلافات السياسية المستمرة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الإقليم في أربيل، وهي خلافاتٌ متجذرةٌ منذ سنواتٍ طويلة، تتعلق بالثقة المتآكلة بين الطرفين، إشكالات السيادة، تقاسم الموارد، وتفسير مواد الدستور، وكل ذلك ينعكس على ملفاتٍ يومية تمس حياة المواطنين وأبرزها ملف الرواتب.

أحد أهم أسباب التأخير يعود إلى النزاع المزمن حول إدارة الموارد النفطية، فبينما ترى بغداد أن الإقليم لا يحق له تصدير النفط بشكل منفرد دون العودة إلى الحكومة الاتحادية، تؤكد أربيل على حقها في إدارة مواردها وفق ما ترى انه «خصوصيةٌ دستوريةٌ لأربيل» وقد انعكس هذا الخلاف على الالتزام المالي، إذ تطالب بغداد بتسليم كامل إيرادات النفط وغير النفط من قبل الإقليم كشرطٍ لتحويل حصته من الموازنة الاتحادية في حين ترد أربيل بأن بغداد تماطل في تحويل الأموال حتى عند الالتزام بجزء من الاتفاقات، ما يجعل العلاقة المالية بين الطرفين محكومة بالشد والجذب لا بالتفاهمات المستقرة.

خلافات متجذرة منذ سنوات طويلة تتعلق بالثقة المتآكلة

إلى جانب ذلك، هناك اتهاماتٌ متبادلةٌ بعدم الالتزام ببنود الموازنة الاتحادية، بغداد تتحدث عن تجاوزاتٍ مالية من قبل الإقليم تفوق حصته الرسمية المقدرة بنسبة ١٢٫٦٧٪، أي ما يعادل ١٣٫٥٤٧ تريليون دينار عراقي سنوياً، أما أربيل فتعتبر أن هذه النسبة لا تكفي لتغطية التزاماتها تجاه موظفيها خصوصاً مع ارتفاع عدد الموظفين وكلفة الرواتب العالية نسبياً في الإقليم، مقارنةً بباقي المحافظات.

شق الرواتب من الأزمة ليس أقل حدة، فالإقليم يعاني من اعتمادٍ كبيرٍ على التحويلات المالية القادمة من بغداد، مع ضعفٍ في الإيـرادات المحلية، وعدم وجود قاعدةٍ صناعيةٍ أو إنتاجية تغني عن الاعتماد على النفط، كما أن انخفاض أسعار النفط عالمياً في فتراتٍ متعددة، إضافةً إلى الضغوط الدولية والعقوبات التي أثرت على العراق ككل، قلصت من قدرة الحكومة المركزية على الالتزام بجداول الرواتب وخلق ضغطاً مضاعفاً على الإقليم.

ولا يمكن إغفال غياب الآليات المشتركة والشفافة في إدارة الملف المالي، فحتى اللحظة، لا توجد قاعدة بياناتٍ موحدة أو نظام رقابةٍ ماليةٍ مشترك بين بغداد وأربيل، يُحدد بدقةٍ عدد موظفي الاقليم، أو آليات الصرف، أو حجم الإيرادات الفعلية، هذا الفراغ الرقابي فاقم من حجم الاتهامات وأضعف ثقة الطرفين ببعضهما البعض في ظل اتهاماتٍ متبادلةٍ بالتلاعب بالأرقام والبيانات.

وتضاف إلى هذه الأسباب الظروف الأمنية التي مر بها العراق خلال العقد الأخير، من اجتياح تنظيم داعش لمدنٍ واسعة إلى التوترات الإقليمية المحيطة وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة الإنفاق الأمني وتوسيع الفجوة بين المركز والإقليم خصوصاً في ظل استمرار الجدل حول تمويل قوات البيشمركة، التي تطالب أربيل بإدراج رواتبها ضمن الموازنة الاتحادية بينما تتحفظ بغداد على ذلك بدعوى غياب السيطرة الإدارية.

إن تأخر الرواتب في كردستان العراق لا يُمكن حصره في مسألةٍ إداريةٍ أو ماليةٍ عابرة، بل هو نتيجة تراكماتٍ سياسيةٍ ودستوريةٍ واقتصادية لم يتم التعامل معها بجديةٍ على مدى سنوات، فالمشكلة لا تكمن في تحويل مبلغ هنا أو هناك، بل في غياب الاتفاق النهائي على قواعد الشراكة بين المركز والإقليم، ما يجعل أي أزمةٍ مالية قابلةٍ لأن تتحول إلى أزمة سياسيةٍ واجتماعية في أي لحظة.

وما لم يُفتح حوارٌ وطنيٌ صريحٌ وجاد يعالج جوهر الخلاف فإن أزمة الرواتب ستبقى تتكرر ويظل المواطن البسيط هو من يدفع الثمن، مرةً في تأخير الراتب، ومرة في تأجيل الأمل.

*شبكة النبا الاخبارية

د.عدالت عبدالله :

العراق والخوف من تأزيم الانتماء

عندما نذكر العراق، يكون الانتماء الوطني هو بيت القصيد في سطورنا هذه. فالعراق يُعد رمزًا سياسيًا وقانونيًا لأي انتماء لدى المواطن، يفوق كل مستويات الانتماء الأخرى لدى أبناء البلد الواحد. فالوطن هو الحاضن، وهو الموطن الذي يُمَكِّن الأفراد من ممارسة كافة الانتماءات الثانوية التي تندرج تحته.

وحين يُقال: "من لا وطن له فهو كالمغترب أو كمن لا انتماء له"، فإن مردَّ هذه المقولة هو أولوية الانتماء الوطني على غيره من الانتماءات، بما في ذلك الانتماء الحضاري أو القاري، كما هو الحال لدى الأوروبيين. فمهما تباهى الأوروبيون بأوروبيتهم، تبقى هويتهم الوطنية في المقدمة؛ فالفرنسي، في نهاية المطاف، يفتخر بفرنسيته قبل كل شيء، وكذلك السويسري بسويسرا، والإنجليزي بعظمة الإمبراطورية البريطانية، وما إلى ذلك.

إن الحديث عن العراق وتأزيم الانتماء من المواضيع الحساسة والجوهرية، التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام اللازم؛ لأن أي سياسة أو ممارسة غير وطنية من قبل الدولة ومؤسساتها الرسمية، أو من قبل القوى السياسية والمجتمعية، تؤثر بلا شك على الانتماء الوطني لدى أبناء البلد الواحد.

وفيما يخص الدولة، لا حاجة للتذكير مجددًا بالمعادلة التقليدية التي يجب مراعاتها باستمرار حتى يستقر الانتماء ويتعزز، وأقصد هنا : معادلة التوزيع العادل للثروة والسلطة، والحفاظ على العقد الاجتماعي بالمعنى «الروسوي» (نسبةً إلى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسـو) بين الدولة والمجتمع. ومن المعلوم أن أي خرق أو تقصير في الالتزام بالعمل المؤسسي والقانوني والإداري المنظم، والذي يفعل هذه المعادلة ويغذيها، يؤدي إلى تأزيم الانتماء الوطني.

كما أن هناك طرفًا آخر لا يقل تأثيرًا، يتمثل في القوى السياسية والمجتمعية وممارساتها في التعامل مع القضايا الوطنية؛ إذ لا خلاف على أن كل سياسة أو إجراء بدوافع فئوية أو جهوية معينة، سينتج عنه ردود أفعال مماثلة، وصراعات خانقة تستنزف طاقات البلد، وتخلق أجواء متوترة قد تجعل المواطن يشكك في قيمة الانتماء إلى الوطن، إن لم ينجرف أصلاً نحو تقديس الانتماءات الثانوية على حساب الوطن!.

وعليه، ينبغي أن نُدرك دائمًا مخاطر تأزيم الانتماء الوطني، ونعرف مصادره، ونعطي اهتمامًا أكبر لعامل مؤثر في هذه المعادلة، لطالما أصررتُ على أنه عامل محوري، وهو سؤال لم يُطرح بجدية كافية بسبب الانقسامات الحزبية والطائفية والعرقية والعشائرية، بل وحتى الشخصية: من نُعيّن ونختار ليكون في موقع النفوذ داخل الدولة، أو في قيادة الأحزاب، أو الجمعيات، أو النقابات؟

ذلك أن غياب الشخص المناسب في المكان المناسب هو من أبرز العلل التي أسهمت في تراجعنا وفشلنا في بناء هوية وطنية جامعة وفاعلة.

*صحيفة «الزمان» اللندنية

»
غياب الشخص المناسب في المكان المناسب هو من أبرز العلل
»

عملية السلام تدخل مرحلة القاء السلاح

تقرير: المرصد/فريق الرصد والمتابعة

وسط ترقب وترحيب عالمي وفي خطوة رمزية تعكس تحولاً تاريخياً بين حزب العمال الكردستاني PKK، والدولة التركية، ألقى عدد من مقاتلي الحزب السلاح في السليمانية بشمال كردستان العراق، في خطوة رمزية، وصفها سياسيون أتراك وكرد بـ»تاريخية»، معتبرين إياها بداية فصل جديد من السلام والاستقرار في المنطقة، مع دعوات لاستغلال الفرصة لتعزيز الحقوق القومية والهوية الكردية داخل تركيا، بعد صراع دام قرابة ٤٧ عاماً.

وفي ظلال كهف جاسنة، في جبال السليمانية الوعرة، وقف مقاتلون ومقاتلات في صف طويل ليلقوا بأسلحتهم، تباعا، في حاوية معدنية.

في مراسم رمزية، جرت الجمعة في إقليم كردستان العراق، أحرق ٣٠ مقاتلا ومقاتلة من حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) بنادقهم وأحزمتهم العسكرية كموشر إلى انطلاق خطوات عملية السلام بين الحزب وأنقرة.

في البداية، تقدمت الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني "بسي هوزات" يتبعها ثلاثة قياديين آخرين؛ رموا بنادقهم في النار، ثم تقدم المقاتلون الآخرون في المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم "مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي".

بكى بعض المقاتلين من دون أسلحة، وبدت واضحة ملامح الحزن على وجوه الآخرين أثناء المراسم.

"عاش آبو" هتفوا تمجيدا لزعيم الحزب، عبدالله اوجلان المعتقل في تركيا منذ عام ١٩٩٩.

وبعد حرق الأسلحة عادوا المقاتلون إلى الجبال؛ أي لم يسلموا أنفسهم إلى السلطات التركية.

وستستمر عملية التخلي عن السلاح حتى نهاية العام ٢٠٢٥.

يلي ذلك تسليم المقاتلين أنفسهم، وتدشين مرحلة جديدة للسلام تتضمن تشكيل حزب سياسي جديد يمثل الكرد في تركيا.

لحظة تاريخية في مسيرة تركيا

وأشاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الجمعة، ببدء "حزب العمال الكردستاني" تدمير أسلحته، مؤكدا أنها خطوة أساسية على طريق "تركيا خالية من الإرهاب".وقال أردوغان عبر منصة "إكس": "آمل أن تكون هذه الخطوة المهمة التي اتُخذت اليوم في طريقنا نحو تركيا خالية من الإرهاب خيرا".

وأضاف الرئيس التركي: "اللهم وفقنا في تحقيق أهدافنا من أجل أمن أمتنا.. وإرساء سلام دائم في منطقتنا".

وكان المتحدث باسم "حزب العدالة والتنمية" التركي الحاكم عمر جليك، قد قال في بيان صدر عقب البدء بالمرحلة الأولى من عملية تسليم سلاح "حزب العمال الكردستاني": "اليوم، اتخذت الخطوة الأولى لنزع سلاح مقاتلي حزب العمال الكردستاني وتدمير أسلحتهم في إطار برنامج "تركيا بلا إرهاب".

وبحسب جليك، "تعد هذه لحظة تاريخية في مسيرة تركيا نحو التخلص من التهديد الإرهابي"، مشيرا إلى "اتخاذ جميع التدابير اللازمة على مستوى الدولة لتطبيق برنامج "تركيا بلا إرهاب" في جميع المناطق".

وشدد جليك على ضرورة "استكمال عملية نزع أسلحة حزب العمال الكردستاني، وتدميرها، بالإضافة إلى تحديد هوية جميع فروعه وحلها في أسرع وقت ممكن".

دمرنا الأسلحة، والآن جاء دور الطرف الأخر

وقالت بسي هوزات الرئيسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني، التي قادت مراسم إلقاء سلاح مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي:» لم تعد الأسلحة عائقاً» وأشارت إلى الانتقال إلى السياسة الديمقراطية، ووجهت رسالة لمواصلة العملية» الآن جاء دور الطرف الأخر». وتحدثت بسي هوزات الرئيسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني، التي قادت مراسم إلقاء سلاح مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي المكونة من ٣٠ عضواً، إلى موقع»Numedya٢٤ « عن المراسم، وقالت:» اتخذنا هذه الخطوة بقرار واضح، أنَّه عمل سياسي ونريد أن نرى ردَّاً».

وتحدث بسي هوزات باسم المجموعة مشيرةً إلى أنَّ العملية بدأت بدعوة من القائد آبو ولم يكن هناك أي تردد.

وقالت بسي هوزات «جاء حضورنا إلى هنا بقرار واضح وشفاف، نعرف سبب وجودنا هنا، هذه الخطوة سياسية بامتياز» وأوضحت بأنَّهم يتحركون بناءً على الدعوة التاريخية التي أطلقها القائد آبو في ٢٧ شباط، وأضافت «لم يكن هناك أي تردد من جانب القيادة».

وأفادت هوزات بإنَّ قرار إلقاء السلاح هو دليل على مبادرة حسن النية، وقالت بأنَّ هذه الخطوة لا ينبغي أن تمر دون رد.قالت بسي هوزات «لا نريد أن نكتفي بمجرد نزولنا من الجبل، نريد أن نكون رواد السياسة الديمقراطية في آمد وأنقرة وإسطنبول» وأشارت إلى أنَّ النهج الحالي للدولة يجعل هذا التحول صعباً.

وتحدثت هوزات عن الأسلحة التي تم تدميرها في المراسم، وقالت «بالنسبة لحركة تدعو إلى السياسة الديمقراطية، لم يعد السلاح عائقاً، نريد إزالة هذه العقبات بجدية ومسؤولية» وأكدت بأنَّ عملية السلام لن تكون أحادية الجانب.

وأضافت هوزات بأنهم بذلوا كل ما في وسعهم وقدموا تضحيات كبيرة لأجل تقدم مسار العملية، وأضافت « الآن جاء دور الطرف الآخر، ننتظر الخطوات اللازمة» وأكدت هوزات أيضاً بأنَّ نهج الدولة سيكون حاسماً لأجل استمرار العملية.

رئاسة جمهورية العراق:

اصدرت رئاسة جمهورية العراق بيانا هذا نصه :

ترحب رئاسة الجمهورية بإعلان حزب العمال الكردستاني عملية التخلي عن سلاحه، في خطوة تاريخية مهمة تمهد الطريق نحو إنهاء الصراع المسلح والخروقات الأمنية التي امتدت لعقود من الزمن، راح ضحيتها العديد من المواطنين وتفتح الباب أمام آفاق مستقبلية تسهم في تعزيز فرص السلام في المنطقة.

وتدعو رئاسة الجمهورية ضرورة الالتزام الكامل بالحفاظ على الأمن والاستقرار ودعم الحقوق المشروعة للأطراف كافة.

ونؤكد أن هذه الخطوة تمُثل عنصرا مهما لترسيخ الأمن والاستقرار في عموم المنطقة، وتفسح المجال أمام تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا على أساس احترام السيادة المتبادل وضمان امن وسلامة الشعبين الصديقين.

وتعلن رئاسة الجمهورية دعمها الكامل لإنجاح هذه الخطوة حتى النهاية، والمساهمة بكل ما من شأنه تحقيق الأهداف المأمولة منها في طي صفحة الماضي المؤلمة، وفتح صفحة جديدة عنوانها التعاون والتنسيق المشترك خدمة للجميع.

رئاسة الجمهورية

١٢ تموز ٢٠٢٥

رئيس مجلس الوزراء العراقي:

أجرى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت، مباحثات هاتفية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، جرى خلالها بحث العلاقات الثنائية بين البلدين.

وقدّم السوداني التهنئة لأردوغان بمناسبة عقد اتفاق السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، مؤكداً أن الاتفاق سينعكس بشكل إيجابي على المنطقة، وسيدفع باتجاه استقرارها ودفع عجلة التنمية فيها، بما يحقق الخير لشعوبها.

وتناولت المباحثات تطورات الأحداث في المنطقة، وأهمية العمل على إنهاء العدوان المستمرّ على غزة ولبنان، وضرورة إيصال المساعدات العاجلة للمدنيين، بجانب التأكيد على عدم تكرار التصعيد، وحلّ القضايا في إطار الحوار والقوانين والمعاهدات الدولية.

وزارة الخارجية العراقية :

أعلنت وزارة الخارجية، الجمعة، ترحيبها بالإعلان الصادر عن حزب العمالِ الكوردستاني بشأن بدء عملية التخلي عن السلاح.وقال بيان حكومي: أن «وزارة الخارجية أعربت عن ترحيبِ جمهورية العراق بالإعلانِ الصادرِ عن حزبِ العمالِ الكوردستاني بشأنِ بدءِ عمليةِ التخلي عن السلاح، والتي شهدت أولى خطواتِها قربَ محافظةِ السليمانية في إقليمِ كوردستان، وذلك في إطارِ الالتزامِ الذي أعلنهُ الحزبُ سابقاً بالتخلي عن العملِ المسلحِ بعد أكثرَ من أربعةِ عقودٍ من النزاع».

وأضاف البيان، أن «الخارجية تعدّ هذه الخطوةَ تطوراً مهماً يُجسّدُ بدايةً فعليةً لمسارِ نزعِ السلاح، ويُمثّلُ فرصةً حقيقيةً لدعمِ الاستقرارِ وتعزيزِ جهودِ المصالحةِ الدائمةِ في المنطقة، بما يُسهمُ في إنهاءِ حلقاتِ العنف، وفتحِ آفاقٍ جديدةٍ للتفاهمِ والتعايشِ السلمي».

وأعربت وزارةُ الخارجية - بحسب البيان- عن «دعمِ العراقِ الكاملِ لهذا المسار»، مؤكدة أنَّ «هذه الخطوةَ تُمهّدُ لمرحلةٍ جديدةٍ من التعاونِ البنّاءِ مع الجارةِ، الجمهوريةِ التركية، على أساسِ العملِ المشتركِ في معالجةِ التحدياتِ الأمنية، بما يُعززُ سيادةَ العراقِ وتركيا ويَحفَظُ أمنَهما واستقرارَهما».

واختتم البيان، إن «الوزارةُ تأمل أن تُسهمَ هذه المبادرةُ في طيِّ صفحةٍ من التوتراتِ السياسيةِ والأمنيةِ والاجتماعية، وأن تكونَ منطلقًا لحوارٍ إقليميّ مسؤولٍ يُعالجُ جذورَ الأزمات، ويُعززُ الأمنَ والتنميةَ لصالحِ شعوبِ المنطقةِ كافة».

الاتحاد الوطني الكردستاني :

وجه السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكورستاني الجمعة ٢٠٢٥/٧/١١ رسالة بعد خطوة حزب العمال الكوردستاني للتخلي عن السلاح، فيما يأتي نص الرسالة:

إلقاء السلاح من قبل أعضاء حزب العمال الكوردستاني في السليمانية خطوة تاريخية نحو بدء مرحلة جديدة من الحوار والسلام في شمال كوردستان وتركيا.

يؤمن الاتحاد الوطني الكوردستاني بشكل تام أن سفك الدماء سيعمق الخلافات وأن الوقت قد حان لجعل الأسلحة صامتة واللجوء إلى طاولة الحوار لتحقيق المكاسب المشروعة لجميع الأطراف.

بينما نواصل جهودنا لإنجاح عملية السلام، نفتخر بأن أسس السلام التي وضعها الرئيس مام جلال تُنفذ اليوم.

نأمل أن تكون هذه الخطوة بداية مرحلة جديدة لتطبيع العلاقات بين جميع الأطراف وأن يكون لها تأثير مباشر على استقرار إقليم كوردستان.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
١١ تموز ٢٠٢٥

**من جهته وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان الجمعة ٢٠٢٥/٧/١١، رسالة بعد خطوة حزب العمال الكوردستاني بالقاء السلاح، فيما يأتي نص الرسالة:

تم اليوم تسجيل التاريخ في السليمانية، اعضاء حزب العمال الكوردستاني ومن موقع القوة وكجزء من مبادرة كبيرة وشاملة للسلام القوا سلاحهم.

السليمانية وكمدينة عرفت ببناء جسور الوئام وحل المشاكل عن طريق الحوار، اليوم جسدت دورها هذا مرة اخرى، وبكل امل نحو السلام والديمقراطية سنستمر بدعم هذه العملية.

رئيس اقليم كردستان:

نرحب بالخطوة التي اتخذها اليوم حزب العمال الكوردستاني (PKK) بشأن إلقاء السلاح، وذلك في مراسم أقيمت في إقليم كوردستان حضرتها قيادة (دام بارتي) وممثلو إقليم كوردستان وعدد من السياسيين والشخصيات ووسائل الإعلام التركية.

إنها خطوة أخرى مهمة ومفرحة باتجاه إنجاح عملية السلام. نحن واثقون أنها ستمضي بعملية السلام إلى مرحلة جديدة وستتبعها خطوات عملية تتقدم بالعملية في المسار الصحيح.

بهذه المناسبة، نؤكد التزامنا الكامل بدعم ومساندة إنجاح عملية السلام، ونحن مستعدون كما كنا دائماً لتقديم كل المساعدة والتسهيلات اللازمة وتنفيذ أي مهمة تقع على عاتقنا في هذا السياق.

عملية السلام تجري في وقت تمر فيه المنطقة بمرحلة ووضع حساس تتطلب من جميع الأطراف إلى بذل كل الجهود من أجل إنجاح السلام. فالجميع منتصر في السلام، ونجاح السلام يخدم تركيا وعموم المنطقة والأطراف كافة.

الشكر والتقدير والثناء لفخامة الرئيس أردوغان ومبادرته ودعمه ومساعيه لإنجاح عملية السلام، ونقدر دور السيدين باخجلي وأوجلان، وجميع الذين يعملون على إنجاح السلام.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان
١١ تموز ٢٠٢٥

أردوغان يعلن التحرك لمناقشة الأسس القانونية لحل القضية الكردية

صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في كلمة ألقاها خلال اجتماع حزبه التشاوري حول إلقاء حزب العمال الكردستاني السلاح، عن إنشاء لجنة مشتركة في البرلمان مع حزبي الحركة القومية، والمساواة للشعوب والديمقراطية، لمناقشة الأسس القانونية لإتمام حل الأزمة الكردية.

وأدلى أردوغـان، يوم السبت، بتصريحات خلال الاجتماع التشاوري والتقييمي الثاني والثلاثين لحزبه في كيزيلجاهامام. وفي خطابه، تطرق إلى تسليم حزب العمال الكردستاني السلاح يوم أمس، مشيرًا إلى أنهم اتخذوا سلسلة من الخطوات بناءً على دعوة تاريخية من شريكهم في التحالف، دولت بهتشلي، وأنهم يديرون عملية حساسة للغاية وحذرة.

وفي سياق حديثه، أضاف أردوغان ما يلي: "كما هو معلوم، عقد التنظيم الإرهابي، بدعوة من إمرالي، مؤتمره وأعلن عن حل نفسه. وبالأمس، نفذ التنظيم قراره، وبالأخص قام بإلقاء أسلحته في مراسم خاصة. اعتباراً من الأمس، نأمل أن تكون آفة الإرهاب التي دامت ٤٧ عاماً قد بدأت في الوصول إلى نهايتها. بدأت تركيا، اعتباراً من الأمس، في إغلاق صفحة طويلة، مؤلمة، شاقة، ومليئة بالدموع. اليوم، لا يجب أن ننسى، هو يوم جديد. اليوم، فُتحت صفحة جديدة في التاريخ".

وأضاف: "لقد انتصرت تركيا. لقد انتصر شعبي. انتصر التركي، والكردي، والعربي؛ كل مواطن من مواطنينا البالغ عددهم ٨٦ مليونًا. أؤكد مرة أخرى؛ لن نكون طرفًا في أي محاولة تستهدف وحدتنا، وسلامتنا، ووطننا، ودولتنا، وأمتنا، وسلامنا، وشرف وفخر دولتنا، ولن نسمح بمثل هذه المحاولات بأي شكل من الأشكال".

وقال مخاطبا الكرد "الآن سنجلس ونتحدث. ليس بالأسلحة. سنتحدث وجهاً لوجه، وقلباً بقلب. أخي الكردي، هل لديك مشكلة؟ سنجلس ونتحدث. أخي العلوي، هل لديك مشكلة؟ سنحلها بالحوار. صدقوني، سيأتي الخير إلى مائدتنا".

"ليست مشكلة مواطنينا الكرد فقط، بل مشكلة إخواننا الكرد في العراق وسوريا هي مشكلتنا أيضًا. نناقش هذه العملية معهم، وهم أيضًا سعداء جدًا. نواصل العمل مع الحكومة السورية وشركائنا الدوليين. وأعتقد بصدق أن صفحة الإرهاب ستُغلق هناك أيضًا، وستنتصر الأخوة".

الحزب الكردي: سنحمي هذه العملية بكل فخر واعتزاز

أكد الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، بأنَّ مراسم تدمير أسلحة حزب العمال الكردستاني هي دعوة لحياة ديمقراطية وحرة، وأضافا: «الآن هو الوقت المناسب لنا لوضع القوانين معاً واتخاذ خطوات نحو تركيا ديمقراطية عبر السياسة الديمقراطية» وذلك في بيان هذا نصه (ترجمة المرصد) :

يشهد اليومَ منعطفًا تاريخيًا ممتدًا لقرنٍ من الزمان في الشرق الأوسط وتركيا. وتُعدّ دعوةُ السلامِ عبر الفيديو، التي أُطلقت بعد ٢٦ عامًا من مذبحة إمرالي، أقوى تعبيرٍ عن هذا النداءِ إلى الروحِ العريقةِ لهذه الأراضي.

يُبشّرُ حفلُ حرقِ سلاحِ حزبِ العمالِ الكردستاني، الذي أُقيمَ استجابةً لدعوةِ إمرالي، ببدايةِ عهدٍ جديدٍ لحلِّ القضيةِ الكرديةِ وبناءِ تركيا الديمقراطية.

أكّدَ قرارُ حزبِ العمالِ الكردستاني التخليَ عن السلاحِ على أن القضيةَ الكرديةَ، بل جميعَ مشاكلِ تركيا، ستُحلُّ بالطرقِ الديمقراطية.

يُمثّلُ حفلُ وداعِ أعضاءِ حزبِ العمالِ الكردستاني دعوةً لحياةٍ ديمقراطيةٍ وعادلةٍ ومتساويةٍ وحرة. لقد عزّزَ هذا الحفلُ أملَ شعبِنا بالمستقبل.

لقد ازداد أملنا في رؤية اليوم الذي ينتهي فيه قرن من المعاناة وتنتصر فيه الأخوة. السلام مكسب مشترك لنا جميعًا.

لن نترك أي فرد أو شريحة من المجتمع خلفنا في هذه الرحلة المقدسة. من أراضي الأناضول الخصبة إلى سهول تراقيا الخصبة، ومن شواطئ البحر الأسود المتموجة إلى مدن بلاد الرافدين القديمة، سيكون كل مواطن شاهدًا وشريكًا في هذا التحول الديمقراطي.

سيكون الشعب هو المنتصر. المنتصرون هم المساواة والديمقراطية والسلام. سندافع عن هذه العملية بشرف وصبر وإصرار.

بهذه المشاعر، نحيي من كل قلوبنا مبادرة نزع السلاح والانتقال إلى السياسة الديمقراطية التي أطلقتها مجموعة

السلام والمجتمع الديمقراطي بعزم تاريخي في ١١ يوليو/تموز ٢٠٢٥. لأن هذه الخطوة تُبشر بعهد جديد، ليس فقط في النضال المشروع من أجل حرية الشعب الكردي، بل أيضًا في سعي تركيا والشرق الأوسط بأكمله نحو السلام والمساواة والتحول الديمقراطي. الآن هو الوقت المناسب للتحرك معًا من أجل تركيا ديمقراطية مستقبلية من خلال وضع ترتيبات سياسية وقانونية ديمقراطية. حان الوقت لتكثيف النضال من أجل سياسات ديمقراطية.

تولاي حاتم أوغلاري - تونجر باكيرهان
الرئيسان المشاركان لحزب الديمقراطية
١١ يوليو ٢٠٢٥

بهجلي: اوجلان أوفى بوعده

من جهته أدلى رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي بأول تصريح له بعد مراسم تدمير أسلحة حزب العمال الكردستاني، واصدر بيانا هذا نصه(ترجمة المرصد) :

تشهد بلادنا، من جهة، والمناطق المحيطة بها، من جهة أخرى، تقدمًا تدريجيًا وتنتقل إلى حقبة جديدة مفعمة بالأمل.تركيا على وشك الخلاص من ويلات الإرهاب الانفصالي، الذي رسّخ ماضيه ما يقرب من نصف قرن من العنف والوحشية.

تماشيًا مع «الدعوة إلى السلام والمجتمع الديمقراطي» التي انبثقت من بيان إمرالي في ٢٧ فبراير، عقدت منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية الانفصالية مؤتمرها الثاني عشر في الفترة من ٥ إلى ٧ مايو ٢٠٢٥، معلنةً حلَّ وجودها التنظيمي ونزع سلاحها.

في الواقع، وكما يتضح من رسالتها المصورة الأخيرة، أوفت القيادة التأسيسية لحزب العمال الكردستاني بوعدها، والتزمت بالتزاماتها، وتوقعت التهديدات العالمية والإقليمية في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، حافظ حزب الديمقراطية على خط سياسي حكيم ومسؤول، ملتزمًا بصدق بهدف تركيا خالية من الإرهاب، ووقف إلى جانب أخوة راسخة منذ ألف عام بتصريحات وتقييمات متوازنة ودقيقة.

لقد تبنى رئيسنا وحكومته، اللذان تبنّا منذ البداية التزام «تركيا خالية من الإرهاب»، الذي أصبح سياسة دولة، وأظهرا كل أنواع التفاني، هذه العملية حتى النهاية.

حافظ حزب الحركة القومية وتحالف الشعب بثبات على فطنتهما السياسية وصمودهما في النضال، دون الخضوع لأي استفزاز أو تلقين تخريبي.

لقد تقدم هدف تركيا خالية من الإرهاب بمبادرات حكيمة وصحيحة.

اعتبارًا من اليوم، بدأت المنظمة الإرهابية الانفصالية بتسليم أسلحتها على دفعات، في الوقت الذي بدأت فيه التطورات التاريخية تُشير إلى نهاية حقبة مظلمة.

أما الأوساط السياسية والأيديولوجية، التي انخرطت في الاستغلال والتشهير والإنكار للحفاظ على مناخ الاستفزاز، فقد خاب أملها من الآمال المزدهرة ومناخ السلام والهدوء المتنامي.

في الواقع، هذه أيام بالغة الأهمية لتركيا ومنطقتنا.

التطورات الإيجابية والمؤثرة تُمثل نقطة تحول، وفي هذا السياق، يفرح الضمير الجماعي.

تركيا خالية من الإرهاب هي الطريق إلى مستقبل مليء بالرخاء والأمن والسلام.

تركيا خالية من الإرهاب هي القوة المطلقة والدائمة للوحدة الوطنية والتضامن.

مع إتمام تسليم الأسلحة في الموعد المحدد، ستُترك الذكريات الأليمة وراءنا، وستصبح الأمة التركية مهندسة ومحور القرن الجديد.

أتقدم بالشكر الجزيل للجميع، وخاصةً رئيسنا، الذي ساهم وعمل ودعم لتحقيق هدف «تركيا خالية من الإرهاب». أدعو الله أن يكون هذا العصر الجديد مباركًا على أمتنا النبيلة.

داوود أوغلو: «هذه ليست النهاية، إنها البداية»

قال رئيس حزب المستقبل أحمد داود أوغلو بشأن مراسم تدمير مجموعة تابعة لحزب العمال الكردستاني لسلاحها «ما نحتاج إليه هو قيادة هذه العصر» وكما رحب رئيس حزب الديمقراطية والتقدم علي باباجان بالمراسم بفرح وسعادة.

وأصدر كل من داود أوغلو وباباجان بياناً عبر حسابهما على منصة X « تويتر سابقاً» بشأن مراسم تدمير مجموعة تابعة لحزب العمال الكردستاني لسلاحها.

وصف داود أوغلو مراسم إلقاء السلاح بأنَّها «ليست النهاية، بل البداية» وأكد بأنَّ هناك خطوات مهمة سوف تتخذ قريباً، وقال» لا يمكننا تحقيق التوازن بين الحرية والأمن والتعايش السلمي القائم على حقوق الإنسان دون إرساء قواعد قانونية، طريقنا صعب للغاية، ومحيطنا مليء بالمخاطر، ما نحتاجه هو أن نضع الحسابات السياسية الصغيرة جانباً، وأن نمهد الطريق لعصر جديد يشعر فيه ٨٥ مليون بأنَّهم مواطنون متساوون وأحرار».

وأعرب علي باباجان عن ترحيبه بمراسم تدمير أسلحة حزب العمال الكردستاني بفرح وسعادة، وقال: «آمل أن تكون هذه الخطوة مباركة لبلدنا، وأن تكون وسيلة للسلام والأمن والاستقرار، سنواصل متابعة العملية بإيجابية واهتمام، وسنستمر في مواصلة توجيه كلمات النصح والمشورة والتوعية».

أوزيل: السلام الشامل يتحقق بالعدالة والديمقراطية

وصف رئيس حزب الشعب الجمهوري (CHP) أوزغور أوزيل مراسم حرق مقاتلو حزب العمال الكردستاني لأسلحتهم بأنها «تمنح الأمل» وقال: «من الممكن بناء السلام الشامل في تركيا من خلال تأسيس العدالة والديمقراطية».

ونشر اوزيل بيانا في الاعلام الرقمي قال فيه: «حزبنا إلى جانب السلام».

أوزيل الذي استقبل حرق الأسلحة بـ «سعادة»، أعرب عن امتنانه، في المقام الأول، للمرحوم سري سريا أوندر وجميع الاوساط السياسية والسلطات التي عملت ودعمت هذه العملية، وقال:

نأمل أن تكون هذه الخطوة بداية لعملية إسكات السلاح بشكل كامل، يجب إدارة هذه العملية بمشاركة جميع الأطراف، والمجتمع بأكمله، بخطوات سريعة وحاسمة، تحت مظلة البرلمان.

قال أوزيل: «لا يمكن تحقيق السلام الشامل في تركيا إلا بتطبيق العدالة والديمقراطية. إن الوضع الذي يتم فيه تعيين فيه الوكلاء مكان رؤساء البلديات، وتُجرِّم فيه التحقيقات دخول الكرد إلى المجالس البلدية، ويُعتقل فيه السياسيون المنتخبون بطرق غير قانونية، وتُعطَّل فيه المنافسة الديمقراطية، هو العدو الأكبر للسلام وأكبر عقبة أمام تعزيز الجبهة الداخلية. بلدنا بحاجة إلى تركيا ديمقراطية وخالية من الإرهاب، السلام ضروري للازدهار، والوحدة من أجل السلام، والديمقراطية، والعدالة من أجل الوحدة، لكي نستفيد من السلام سنناضل بحزم من أجل مستقبل مشترك».

مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي: نتلف أسلحتنا بإرادتنا الحرة

ستنجح مرحلةُ السلام والمجتمع الديمقراطي حتماً

قالت مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي: من أجل مواصلة نضالنا من أجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية من عن طريق السياسة الديمقراطية والسبل القانونية، وتأسيساً على سنّ قوانين التكامل والاندماج الديمقراطي؛ فإننا نقوم، بإرادتنا الحرة، بإتلافِ أسلحتنا.

بيان مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي هو كما يلي:

«إلى شعبنا والرأي العام

باسمِ «مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي»، التي تشكلت بهدف تسريع مرحلة التغيير والتحول الديمقراطي، نُحَيِّي بكل ودّ واحترامٍ كل الحاضرين هنا كشهودِ عيانٍ على مسارِ عمليتنا الديمقراطية التاريخية هذه.

إننا كمقاتلي ومقاتلات الحرية، شباباً وشابات، إذ انخرطنا في «حزب العمال الكردستاني PKK» في فتراتٍ وتواريخ مختلفة، وامتشقنا السلاح، وناضلنا في مناطق مختلفة، بهدف صدّ ومواجهة هجمات الإنكار والإبادة، التي استهدفت الوجود الكردي؛ أتينا اليوم إلى هنا، بناءً على النداء الذي أطلقه قائدنا عبدالله أوجلان في تصريحه بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٥. كما إن مجيئنا مبنيٌّ على النداء التاريخي للقائد عبدالله أوجلان، الذي صرَّح به بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥ تحت عنوان «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي»؛ وكذلك بناءً على قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني PKK، الذي انعقد بتاريخ ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٢٥.

ولأجـل إنجاز وإنجاح مرحلة «السلام والمجتمع

الديمقراطي»، وتعبيراً عن نيتنا الحسنة، وعن عزمنا الصارم من الآن فصاعداً في خوض نضال الحرية والديمقراطية والاشتراكية عن طريق السياسة الديمقراطية والسبل القانونية، وتأسيساً على سنّ قوانين التكامل والاندماج الديمقراطي؛ فإننا نقوم، بإرادتنا الحرة، وبحضوركم جميعاً، بإتلافِ أسلحتنا.

كلنا أملٌ بأن تجلب خطوتنا هذه الخيرَ والسلامَ والحريةَ للنساء والشبيبة بصورة خاصة، ولشعبنا ولكافة شعوب تركيا والشرق الأوسط بصورة عامة، وللبشرية جمعاء بصورة أعمّ.

إننا مقتنعون تماماً بالجملة التي ذكرها القائد عبدالله أوجلان قائلاً: «إني أؤمن بقوة السياسة والسلم المجتمعي، لا بقوة السلاح؛ وأدعوكم إلى تطبيق هذا المبدأ عملياً».

وعليه، فنحن نشعر بالفخر والإبـاء كوننا نطبق هذا المبدأ التاريخي.

أجل، إننا نعلم يقيناً أن أيّ أمرٍ حصلَ حتى الآن لم يَكُن سهلاً، ولم يَمُرّ بلا تضحيات أو نضالات جِسام. بل دفعْنا ثمنَ كل شيء غالياً، وحققْنا المكتسبات بالنضال الحثيث والدؤوب. ولا شك أن النضال سيكون شاقاً وعصيباً من الآن فصاعداً أيضاً. إننا ندرك هذه الحقيقة جيداً. بالتالي، وبهدف إنجازِ نجاحاتٍ موفقة، وتحقيقِ مكتسباتٍ ديمقراطية جديدة بالتأسيس على ذلك، فإننا نؤمن في الصميم بفكر وفلسفة القائد عبدالله أوجلان، ونثق بأنفسنا وبرفاقنا وبقوتنا الجمعية.

إننا نَعي ونشعر بصحّةِ وضرورةِ وأهميةِ هذه الخطوة التاريخية التي نخطوها الآن، في وقتٍ يتصاعد فيه القمع الفاشيّ والاستغلال في عموم العالم، وتتحول فيه منطقتنا إلى بحورِ دماء، ويشعر فيه شعبنا بأمسّ الحاجة إلى حياةٍ تسودها الحرية والمساواة والديمقراطية والسلام.

نأمل أن يعيَ الجميع: نساءً وشبيبةً، عمالاً وكادحين، جميع القوى الاشتراكية والديمقراطية، كل الشعوب والبشرية؛ أن يدركوا ويُقَدِّروا القيمة التاريخية لخطوتنا هذه في سبيل السلام والديمقراطية.

بناءً على كل ذلك؛ فإننا:

ندعو كل القوى الإقليمية والدولية، المسؤولة عن الآلام والمخاضات التي عاناها شعبنا، بأنْ تحترم الحقوق القومية الديمقراطية والمشروعة تماماً لشعبنا، وأن تدعم وتساند مرحلة الحل السلمي والديمقراطي.

ونناشد النساء والشبيبة والعمال والكادحين بالدرجة الأولى، وكل الشعوب والقوى الديمقراطية والاشتراكية، وجميع المثقفين والكُتّاب والأكاديميين والحقوقيين والفنانين والساسة؛ بأن يدركوا معاني هذه الخطوة التاريخية بنحو سديد، وأن يدعمونا ويدعموا شعبنا. كما ندعوهم إلى خـوض النضال الفعّال أكثر ضمن إطار «الحرية الجسدية للقائد عبدالله أوجلان، والحل السياسي الـديـمـقـراطـي للقضية الـكـرديـة»، وإلـى تعزيز وتصعيد النضال والمناصرة والتضامن الاشتراكي الأممي معنا.

> **كلنا أمل بأن تجلب خطوتنا هذه الخير والسلام والحرية لشعوب تركيا والشرق الأوسط**

وندعو شعبنا والقوى السياسية كافة إلى فهمٍ صحيحٍ لخصائص المرحلة التاريخية التي نمرّ بها، وإلى إدراكِ مغزى مرحلةِ «السلام والمجتمع الديمقراطي»، التي أطلقها القائد أوجلان/آبو، وذلك من خلال عقد الحلقات التدريبية وتطبيق المهام التنظيمية والعملية بنجاح في سبيل تعزيز الحياة الديمقراطية.

سينتهي الظلم والغبن والاستغلال!

ستنتصر الحرية والتضامن!

ستنجح حتماً مرحلةُ السلام والمجتمع الديمقراطي!»

مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي

١١ تموز/يوليو ٢٠٢٥

أردوغان: انه بزوغ فجر تركيا العظيمة والقوية

موقع حزب العدالة والتنمية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

انطلقت الدورة الثانية والثلاثون من اللقاء الاستشاري والتقييمي لحزب العدالة والتنمية في منطقة «كزل جاها مام» بأنقرة، وألقى رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، كلمة الافتتاح، استذكر أردوغان الأنشطة المسلحة لحزب العمال الكردستاني، قائلاً: «منذ ذلك اليوم، توالت العديد من الحكومات، كل منها قالت بأنها ستقضي على الإرهاب، لكن الإرهاب لم ينتهِ لا في بلدنا ولا في أراضي الدول الأخرى، طبعاً، بعض الممارسات الخاطئة للدولة كانت سبباً في ذلك أيضاً، كانت سيارات «طوروس البيضاء» إحداها، كانت جرائم القتل المجهولة إحداها، سجن آمد إحداها، القرى التي أُحرقت، والأشخاص الذين هُجّروا قسراً بين عشية وضحاها، والأمهات اللواتي لم يستطعن التحدث باللغة الكردية مع أطفالهن في السجن، كانت كلها ممارسات خاطئة، إن أساليب النضال خارج القانون والشرعية، بدلاً من القضاء على الإرهاب، بل على العكس، فاقمت من حدته ووسعت نطاقه، وفرت أرضية مناسبة للإرهاب من أجل الاستغلال، دفعنا ثمن أخطائنا معاً».

وأكد أردوغان بأن مرحلة الصراع قد ألحقت خسارة بحوالي ٢ تريليون دولار بالاقتصاد وتحدث عن قرار حزب العمال الكردستاني في حلّ نفسه وقال:» بالأمس أوفت الحركة بالقرار الذي اتخذته وخاصة تركت السلاح من خلال مراسم، إن بلاء الإرهاب الذي دام ٤٧ عاماً قد دخل مرحلة النهاية منذ البارحة، أنشاء الله، تركيا بدأت البارحة بإغلاق صفحة طويلة

من الآلام، اليوم، دعنا لا ننسى، أنه يوم جديد، اليوم، فتحت صفحة جديدة في التاريخ، اليوم، فتحت تركيا العظيمة، تركيا القوية، قرن تركيا، أبوابها على مصراعيها».

أردوغان الذي قال» سوف ترونا دوماً في المقدمة في الأشياء التي تجلب الخير لتركيا»، تحدث قائلاً» سوف تجدوننا دوماً في وجه كل المحاولات التي لا تخدم تركيا، نعلم جيداً ما نفعله، على الجميع ألا يساوره أي خوف أو قلق، وألا يشغل نفسه بأي تساؤلات، ما نفعله، نفعله من أجل تركيا ومن اجل شعبنا ومن أجل مستقبلنا».

قال أردوغان:» إذا كان الكرد والأتراك والعرب معاً، حينها سيكونون موجودين، وعندما يبتعدون عن بعضهم، ستكون هناك خسارة وهزيمة».

أردوغان الذي قال» الكرد والأتراك يحتضنون بعضهم بمحبة» قال «اليوم، تتشكل روح ملاذ كر، تحالف القدس، من جديد، اليوم، ينبلج فجر تركيا العظيمة والقوية، جمهورية تركيا هي أرضنا المشتركة للجميع».

قال أردوغان» الآن سوف نجلس ونتحدث...ليس بالسلاح، سوف نواجه بعضنا وجهاً لوجه، قلباً بقلب ونتحدث، سوف نناقش احتياجات العملية القانونية تحت سقف البرلمان».

السير في هذا الطريق معًا

وأكد أردوغان أنه لم تُجرَ أي مفاوضات مع المنظمة الإرهابية، وقال: «لم تكن هناك أبدًا أي عملية أخذ وعطاء في مسيرة تركيا الخالية من الإرهاب. لم نسمح قط بانتهاك شرف الجمهورية التركية وفخرها؛ ولم نسمح قط لتركيا بأن تحني رأسها».

وأشار أردوغان إلى أنه سيتم تشكيل لجنة برلمانية، وقال: «لقد قررنا، حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، والحزب الديمقراطي، السير في هذا الطريق معًا، على الأقل كثلاثي».

وقال الرئيس ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان: «نرسل صلواتنا إلى شعب غزة المضطهد، الذي تعرض، مثل إخواننا وأخواتنا البوسنيين، للإبادة الجماعية لمدة ٢٢ شهرًا أمام أعين العالم المتحضر، ونؤكد أننا نقف معهم وسنستمر في الوقوف معهم في نضالهم المشرف ضد الظلم والاحتلال».

أعرب أردوغان، في كلمته الافتتاحية في الاجتماع التشاوري والتقييمي الثاني والثلاثين الذي عقد في أحد فنادق منطقة كيزيلجاهامام بأنقرة، عن سعادته الكبيرة بالتواجد بين رفاقه ورفاقه.

ودعا أردوغان الله أن يكون اجتماع التشاور مفيداً للبلاد والأمة والديمقراطية، وأرسل تحياته إلى جميع رفاقه الذين يسعون بشغف إلى نمو وتعزيز والحفاظ على الصدارة لحزب العدالة والتنمية في كل من محافظاته الـ٨١ ومناطقه الـ٩٢٢.

وأرسل أردوغان تحياته إلى الأعضاء والرفاق الذين يمثلون حركتهم بفخر في الخارج، وتابع كلماته على النحو التالي:

وقال أردوغان متمنيا الرحمة من الله على الذين قضوا أثناء رحلة خدمتهم:

كما تعلمون، فقدنا قبل ستة أيام ١٢ من أبناء أمتنا، ١٢ بطلاً، شهداء. قلوبنا كأمةٍ مُفجوعة. أدعو الله أن يرحم جنودنا الذين استشهدوا إثر تعرضهم لغاز الميثان أثناء عمليات البحث في منطقة بنج كيليت، وأدعو لأهلهم ولشعبنا الكريم بالصبر والسلوان. لقد تشرّفوا بمرتبة الشهادة، أعلى شرف بعد النبوة عند ربنا. نسأل الله أن يبشرهم بالخلود إن شاء الله. رضي الله عنهم جميعاً، وتغمدهم الله بواسع رحمته، وأسكنهم فسيح جناته إن شاء الله.

«شهداؤنا سيظلون تاج رؤوسنا»

وأشار أردوغان إلى أن المنظمة الإرهابية الانفصالية نفذت هجومها الأول قبل ٤١ عاما في ١٤ أغسطس/آب ١٩٨٤ في منطقة إروه بولاية سيرت ومنطقة شمدينلي بولاية هكاري، وقال:في هذا الهجوم الإرهابي، استشهد جنديان من جنودنا وأصيب تسعة مدنيين. ومنذ ذلك التاريخ، شنّت المنظمة الانفصالية هجمات ضد قواتنا الأمنية والمدنيين. فقدنا ما يقارب عشرة آلاف من عناصر الأمن في مكافحة الإرهاب، كما استشهد ما يقارب خمسين ألف مواطن من مواطنينا في حوادث إرهابية. أولاً وقبل كل شيء، أدعو الله أن يتغمد شهداءنا ومواطنينا الذين ضحوا بأرواحهم برحمته. لم ننسهم ولن ننساهم. سيبقى وطننا، بإذن الله، خالدًا، وسيرفرف علمنا المزين بالنجمة والهلال في سمائنا. شهداؤنا الذين رووا وطننا بدمائهم ورسموا علمنا بدمائهم الحمراء، سيظلون تاج شرفنا.

أننا جميعًا ندفع ثمن أخطائنا

وأشار أردوغان إلى أن الإرهاب يتصاعد في تركيا كل يوم منذ هجومه الأول في عام ١٩٨٤، وأدلى بالبيان التالي:

منذ ذلك الحين، توالت الحكومات. وعدت كل منها بالقضاء على الإرهاب، لكنه لم يُقضَ عليه لا على أرضنا ولا في الدول الأخرى التي تمركز فيها. لا شك أن بعض ممارسات الدولة الخاطئة لعبت دورًا في ذلك. مجازر «الطوروس الأبيض»، وجرائم القتل التي لم تُحل، وسجن ديار بكر، كانت من بين هذه الممارسات. حرق القرى، وإجبار الناس على الهجرة بين عشية وضحاها، والأمهات العاجزات عن التحدث باللغة الكردية مع أطفالهن في السجن، لم تكن سوى بعض من هذه الممارسات الخاطئة. بدلاً من القضاء على الإرهاب، أدت هذه الأساليب غير القانونية وغير الشرعية للنضال، على العكس من ذلك، إلى تأجيجه وتضخيمه، مما وفر بيئة خصبة للتنظيم الإرهابي لاستغلالها.

أكد أردوغان أننا جميعًا ندفع ثمن أخطائنا، وقال: «لم يقتصر الأمر على فقدان قواتنا الأمنية أرواحهم، ولم يقتصر على فقدان المدنيين أرواحهم، بل أصبحت تركيا أيضًا غير مستقرة بسبب هذه الهجمات الإرهابية. تكبدنا خسائر اقتصادية تقارب تريليوني دولار. وفوق كل ذلك، ألحقت المنظمة الإرهابية أضرارًا بالغة بسلام بلدنا وهدوئه ووحدته وسلامته وأخوته».

خطواتٍ تاريخيةً لدعم مبادئ التعايش والأخوة

وأوضح أردوغان أنهم تناولوا قضية الإرهاب بطريقة متعددة الأبعاد عندما تولوا السلطة بعد انتخابات ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وأشار إلى ما يلي:

في خضم مكافحتنا للإرهاب، كافحنا أيضًا لتجفيف المستنقع الذي اتخذه ذريعةً له. اتخذنا إجراءاتٍ لمنع التنظيم الإرهابي من إيقاع إخواننا وأخواتنا الكرد في الفخ وإبعادهم عن الدولة والشعب.

واتخذنا خطواتٍ تاريخيةً لدعم مبادئ التعايش والأخوة. وبينما نفّذنا إصلاحاتٍ تُمثّل «ثورةً صامتةً» على الصعيد الداخلي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، قمنا بنشاطٍ دبلوماسيٍّ مكثفٍ في الخارج.

إلى جانب كل هذا، طوّرنا صناعتنا الدفاعية وأنتجنا أسلحةً لمكافحة الإرهاب دون الاعتماد على الخارج. سيطرنا سيطرةً كاملةً على حدودنا من خلال عملياتٍ عابرةٍ للحدود. بعد محاولة الانقلاب الغادرة في ١٥ يوليو/تموز، طهرنا جميع مؤسساتنا، وخاصةً قواتنا المسلحة وقواتنا الأمنية، من منظمة فتح الله غولن الإرهابية.

وهكذا، قضى على الخيانة في مكافحة الإرهاب. في السنوات الأخيرة، حطّمنا القدرات العملياتية للتنظيم الإرهابي بشكلٍ فوريٍّ وكامل. ومنعنا الأعمال الإرهابية من إلحاق الأذى بالمسؤولين أو المدنيين. وقد عزّزت عملياتنا في العراق وثورة ٨ ديسمبر/كانون الأول في سوريا قوّتنا في مكافحة الإرهاب.

خطوات تاريخية نحو تركيا خالية من الإرهاب»

وقال الرئيس ورئيس حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان: «بإذن الله، بدأ آفة الإرهاب التي استمرت ٤٧ عامًا بالانتهاء أمس. بدأت تركيا طيّ صفحة طويلة، مؤلمة، مليئة بالدموع. دعونا لا ننسى أن اليوم يوم جديد. اليوم، فُتحت صفحة جديدة في التاريخ. اليوم، فُتحت أبواب تركيا العظيمة، تركيا القوية، قرن تركي على مصراعيها».

وأكد أردوغان أن وحدات الأمن تعمل بتنسيق كامل، مشيرا إلى أنهم يديرون عملية حساسة وحذرة للغاية للاستفادة من هذه الفرصة التي انفتحت أمام البلاد.

مذكّرًا بأن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية عقدت مؤتمرها بناءً على دعوة إمرالي وأعلنت حل نفسها، قال أردوغان: «نفذت المنظمة قرارها أمس، حيث أقامت احتفالاً وألقت سلاحها. واعتبارًا من أمس، دخلت آفة الإرهاب التي استمرت ٤٧ عامًا، بإذن الله، في طريقها إلى الزوال. لقد بدأت تركيا طيّ صفحة طويلة ومؤلمة ومليئة بالدموع. دعونا لا ننسى أن اليوم يوم جديد. اليوم، فُتحت صفحة جديدة في التاريخ. اليوم، فُتحت أبواب تركيا العظيمة، تركيا القوية، وقرن تركي على مصراعيها».

أياً منها لم يُكتب له النجاح

وأكد أردوغان أن تركيا لجأت إلى كل الوسائل والأساليب للقضاء على الإرهاب بعد الهجوم الأول للمنظمة الإرهابية عام ١٩٨٤، مشيرا إلى ما يلي:بالنظر إلى أمثلة حول العالم، جُرِّبت صيغٌ تتجاوز الكفاح المسلح للقضاء على الإرهاب. إلا أن أياً منها لم يُكتب له النجاح. إن مشروع «تركيا خالية من الإرهاب» الذي نتبعه مؤخراً ليس نتيجة مفاوضات أو مساومة أو عملية أخذ وعطاء. ولذلك كنا شديدي الحذر منذ البداية. واليوم، نحن أكثر حرصاً. نتابع عن كثب جميع أنواع المبادرات التي من شأنها وقف سفك الدماء، وكبح دموع الأمهات، وتخفيف الآلام، وتعزيز الأخوة. ومع ذلك، يجب أن يكون الجميع على يقين من هذا: لن نسمح بانتهاك شرف وفخر جمهورية تركيا. لن نسمح أبداً لتركيا بأن تحني رأسها. نحن نواصل مشروعنا «تركيا خالية من الإرهاب» بهذا الفهم. أولاً وقبل كل شيء، أريد أن تعلم تركيا كلها هذا: كما ستدركون، ليس من حق أحد التشكيك في قومية ووطنية وحب تركيا لدى شريكنا في التحالف، رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي ، وفريقه. وبالمثل، لم أشكك قط في قوميتي ووطنيتي وحبّي لتركيا، سواءً من هم هنا أو من هم خارجها. «لا أحد يستطيع التشكيك في ذلك. ليس من حق أحد أو من حقه أن يفعل ذلك».

«مهما فعلنا، فنحن نفعله من أجل تركيا»

وأكد أردوغان أن رئيس حزب الحركة القومية باهتشلي ومساعديه، معه، ضحوا بحياتهم ودمائهم وكل تجاربهم ووجودهم من أجل «تركيا بلا إرهاب»، وقال إنهم لا يشاركون في أي شيء لا يخدم مصلحة تركيا.

أشار أردوغان إلى أن فهمهم وسياساتهم وتوجهاتهم وجهودهم تصب في مصلحة تركيا اليوم، وقال: «سترونا في

طليعة كل مبادرة تخدم مصالح تركيا، وفي طليعة كل مبادرة لا تخدم مصالح تركيا، في مواجهة تلك المبادرة. نحن نعرف تمامًا ما نفعله. لا ينبغي لأحد أن يخاف أو يضطرب أو يقلق. لا ينبغي لأحد أن يتساءل. كل ما نفعله، نفعله من أجل تركيا. كل ما نفعله، نفعله من أجل أمتنا. من أجل استقلالنا. من أجل مستقبلنا».

وأكد أردوغان أنه يتعين علينا اليوم التحدث بصراحة عن بعض الحقائق، مشيرا إلى أن الإرهاب خلق قطاعا ونظاما بيئيا مع معارضيه منذ البداية.

لقد استغلوا الأمة، وأجّجوا عدم الاستقرار

وأكد أردوغان أن أولئك الذين يبدون معارضتهم للإرهاب يستفيدون من الأعمال الإرهابية بقدر ما يستفيد منها أولئك الذين يدعمون الإرهاب، وأشار إلى ما يلي:لقد استغلوا الأمة، وأجّجوا عدم الاستقرار. حاولوا الاستفادة من الهجمات الإرهابية لأغراضهم القذرة. هذه الأيام، يكشفون عن أنفسهم. إن انتهاء الإرهاب يقلقهم أكثر من أي شيء آخر. لأن أبواب التربح تُغلق. لأن مصالحهم تُتضرر. لأن مخططاتهم تُعرقل. لأنهم يفقدون اللعبة التي كانوا يمسكون بها. إنهم يعملون بجد لتشويش الوضع وتضليل العقول. دعوا وطني يرى هذا؛ دعوا وطني لا ينسى أننا سنزداد قوة عندما يرون هذا. يقولون: «نحن قوميون»، أليس كذلك؟ يقولون: «نحن وطنيون». الإرهاب في نهايته، يجب أن تفرحوا، لكنهم لا يستطيعون. بالتضليل، والتخيل، واختلاق نظريات المؤامرة، ونشر الخوف، والكذب الصريح، يحاولون طمس فرحة الأمة وتحطيم آمالها الناشئة. مهما فعلوا، سينتهي الإرهاب، وسترون، الجميع سيكون عاطلين عن العمل.

وأعلن أردوغان انتهاء استغلال الإرهاب، قائلاً: «أمنيتنا الكبرى اليوم أن ترى أمتي هؤلاء الأبطال الكاذبين. لا ينبغي أن يكون هناك أي شك في أذهان أحد. كحكومة وحزب العدالة والتنمية، بدأ كفاحنا على مدى ٢٣ عامًا، وضغوطنا وجهودنا على الصعيدين المحلي والدولي، يؤتي ثماره. لقد انتصرت تركيا، وانتصرت أمتي. لقد انتصر كل فرد من مواطنينا البالغ عددهم ٨٦ مليونًا، من الأتراك والكرد والعرب».

وتابع أردوغان كلامه على النحو التالي:لن نتورط أبدًا في أي محاولة لتهديد وحدتنا، وسلامة وطننا، ودولتنا، وأمتنا، وسلامنا، وشرفنا، وفخرنا. لن نسمح أبدًا بمثل هذه المحاولات. جمهورية تركيا شامخة، بل هي اليوم أقوى وأعظم وأفخر وأشرف بكثير من الأمس، والأهم من ذلك، أنها أكثر تفاؤلاً بمستقبلها من الأمس. الحمد لله، إن فترة الـ ٤١ عامًا تتلاشى. جدار الرعب الذي شُيّد بين أبناء أمتنا ينهار. بدلاً من القلق، على كل فرد من أفراد أمتنا العزيزة أن يبتهج ويحتفل بهذا الوضع. يجب أن يُزيّن كل شارع وشارع وبيت في تركيا بعلمنا المُزين بالهلال والنجمة.

إذا اجتمع الأتراك والكرد والعرب

قال رئيس حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان: «إذا اجتمع الأتراك والكرد والعرب، وإذا كانوا واحدًا، وإذا اجتمعوا معًا، فهناك تركي وكردي وعربي. وعندما يتفرقون ويتفرقون ويتشتتون، تكون الهزيمة والذل والحزن».

أوضح أردوغان أن الأتراك اعتنقوا الإسلام بأعداد كبيرة في معركة طلاس عام ٧٥١، ونالوا شرف اعتناق الإسلام، وقال: «منذ ذلك اليوم، عندما تفكر في الأتراك، تفكر في المسلمين، وعندما تفكر في المسلمين، تفكر في الأتراك. بعد مكة والمدينة، أصبحت سمرقند، وبخارى، والري، ومرو، وأصفهان، وتبريز، وهرات، وديار بكر، وقونية، وبورصة، وإسطنبول، وأنقرة، وغيرها الكثير، مراكز حضارة وعلمًا وفنًا وحكمًا للأتراك والمسلمين».

صرح أردوغان بأن جيوش السلاجقة اختلطت بإخوانهم الكرد والعرب عند وصولها إلى بغداد ودمشق وملاذكرد، وقال: «إن انتصار ملاذكرد، وفتح القدس، وفتح القسطنطينية، والدفاع عن جاليبولي، وحرب الاستقلال، كلها حروب وانتصارات مشتركة للأتراك والكرد والعرب والعديد من الشعوب الإسلامية الأخرى. بُنيت بغداد ألف ليلة وليلة على يد الأتراك والكرد والعرب. وفتحت القدس على يد الأتراك والكرد والعرب بقيادة صلاح الدين. دمشق مدينتنا المشتركة. ديار بكر مدينتنا المشتركة. ماردين، الموصل، كركوك، السليمانية، أربيل، حلب، هاتاي، إسطنبول، وأنقرة مدننا المشتركة».

وأضاف أردوغان أنه عندما شكل الأتراك والكرد والعرب تحالفا، فإن الرياح التي تحملها خيولهم تنشر النسمات الباردة من بحر الصين إلى البحر الأدرياتيكي، وتابع:انتشر السلام في ربوع البلاد من فرساننا. جلبت اشتباكات السيوف السلام إلى هذه المنطقة. عند الضرورة، استلنا سيوفنا وقاتلنا كتفًا بكتف. عند الضرورة، قسمنا شريحة خبز إلى ثلاثة أجزاء بخناجرنا. عند الضرورة، أغمدنا سيوفنا وخناجرنا. أخرجنا أقلامنا.

معًا، نقشنا عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» على الأرض، في السماء، في قلوب بعضنا البعض. عندما عقدنا تحالفًا، لم يستطع أحد الوقوف أمام خيولنا وسيوفنا ودروعنا وصيحاتنا وتكبيراتنا. عندما عقدنا تحالفًا، لم يستطع أحد منافسة حضارتنا وفننا ومعارفنا ومستوى ازدهارنا.

إذا اجتمع الأتراك والكرد والعرب معًا، كواحد، معًا، فهناك تركي وكردي وعربي. عندما يتفرقون، عندما يتفرقون، عندما يتباعدون، هناك هزيمة وذل وحزن. جيوش المغول بلا رحمة دمروا بلاد الإسلام. لأن الأتراك والكرد والعرب انقسموا. هاجم الصليبيون بلاد الإسلام.

لأن الأتراك والكرد والعرب تمزقوا. خسرنا الحرب العالمية الأولى، ورُسمت الحدود بيننا، وبُنيت الأسوار. خسرنا القدس بسبب الانقسام. كلما افترقنا، خسرنا، وهُزمنا. كلما تحالفنا، رسمنا مسار التاريخ. اليوم، في غزة، في فلسطين، تُرتكب أبشع وأبشع إبادة جماعية في التاريخ. لماذا؟ لأن الأتراك والكرد والعرب لا يستطيعون أن يتحدوا ويشكلوا تحالفًا كما فعلوا عبر التاريخ.

«اليوم ينبثق فجر تركيا العظيمة والقوية»

صرح أردوغان أن الهدف النهائي للإرهاب ليس تقسيم تركيا، قائلاً: «لا أحد يملك القدرة على تقسيمها. لكنهم ماطلونا، وأضاعوا علينا الوقت، وألحقوا بنا خسائر اقتصادية، وأهدروا طاقتنا. والأهم من ذلك كله، حاولوا زرع الفتنة بين الأتراك والكرد. من انتصر خلال ٤١ عامًا؟ انتصر بارونات الإرهاب، وقطاع الإرهاب، ومن يتغذون على الدماء. انتصر أصحاب المخططات القذرة للأتراك والكرد والعرب.

اليوم، نُعطل ونُسقط هذه اللعبة القذرة، هذه الخطة القذرة، هذه الحركة المُثيرة للفتنة. التاريخ يُعيد نفسه. اليوم، يحتضن الأتراك والكرد بعضهم البعض من جديد، دون عوائق، بمودة. اليوم، تُعاد صياغة روح ملاذكرد، تحالف القدس، جوهر حرب الاستقلال.

اليوم، ينبلج فجر تركيا عظيمة وقوية. الآن، سنجلس ونتحاور. ليس بالسلاح أو العنف، ليس من أجل الصراع، بل من أجل المودة والأخوة، بإزالة حاجز الإرهاب بيننا. نحن «سوف نتحدث وجهاً لوجه، من القلب إلى القلب.»

نحن معًا، نحن إخوة من الأزل إلى الأبد

وأكد أردوغان أنهم سيحلون كل القضايا بالحوار، وقال:كل مواطن في هذا البلد، سواء أكان تركيًا أم كرديًا أم عربيًا

أم سنيًا أم علويًا أم يمينيًا أم يساريًا، غنيًا أم فقيرًا، هو مواطن من الدرجة الأولى في نظر الدولة. جمهورية تركيا هي بيتنا المشترك، سقفنا. ٨٦ مليونًا منا واحد، نحن معًا، نحن إخوة وأخوات منذ الأزل وإلى الأبد. على الرغم من كل اختلافاتنا، فنحن جميعًا تركيا. لقد ناضلنا من أجل هذا لمدة ٢٣ عامًا. وبإذن الله، تُتوّج تركيا هذا النضال. أخي الكردي، هل لديك مشكلة؟ سنجلس ونتحدث دون سلاح أو عنف أو إرهاب. أخي العلوي، هل لديك مشكلة؟ سنحلها بالحوار. صدقني، سيحل الوفرة على مائدتنا. سيحل السلام في وطننا التركي الكبير. بهذا الوفرة وهذا السلام، سنتجاوز كل عقبة ونمضي قدمًا نحو المستقبل.

«الفاصل الزمني الذي دام ٤١ عامًا يقترب من نهايته»

قال الرئيس ورئيس حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان: «دعونا لا ننسى أنه عندما تتحد القلوب، تختفي الحدود. وكخطوة أولى، سنُنشئ لجنة في الجمعية الوطنية التركية الكبرى، وسنبدأ بمناقشة المتطلبات القانونية للعملية ضمن الإطار البرلماني».وقال الرئيس أردوغان: «دعونا لا ننسى أنه عندما تتحد القلوب، تختفي الحدود. وكخطوة أولى، سنُشكّل لجنةً في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، ونبدأ بمناقشة المتطلبات القانونية للعملية ضمن الإطار البرلماني. وأؤكد أننا، كتحالف الشعب، وبالتعاون مع حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، ووفد الحزب الديمقراطي، سنمضي قدمًا في هذه العملية، إن شاء الله».

استذكر أردوغان لقاء وفد حزب الديمقراطية مع رئيس البرلمان نعمان كورتولموش ، قائلاً: «نؤمن بأن المساهمة القوية التي سيقدمها مجلسنا المخضرم في هذه العملية بالغة الأهمية للعمل الجاري. خلال هذه العملية، التقينا بأخينا الراحل سري ثريا، ثم بالسيدة برفين بولدان، وميدهات سنجار هذا الأسبوع، وجلسنا وتحدثنا. ناقشنا ما يمكننا القيام به معًا في هذه المسيرة. ويبدو أن هذا يعني أن أمورًا أفضل على وشك الحدوث».

«من الضروري أن يعيش إخواننا الكرد في سوريا بسلام وأمان»

وأكد الرئيس أردوغان أمله في أن يدعم البرلمان هذه العملية الميمونة بأوسع مشاركة ممكنة وبنهج بناء وتيسير، وأشار إلى ما يلي:أود أن أعبّر عن هذا هنا بكل صدق: تذكروا، ليس فقط قضية مواطنينا الكرد، بل أيضًا إخواني وأخواتي الكرد في العراق وسوريا. نناقش هذه العملية معهم، وهم في غاية السعادة. هذه التطورات في تركيا، وخاصةً الخطوات التي اتُخذت أمس، أثارت آراءً متباينة في العراق. من الضروري أن يعيش إخواننا وأخواتنا الكرد في سوريا بسلام وطمأنينة وأمان.

وأشار أردوغان إلى أن السفير الامريكي في أنقرة توم باراك هو أيضاً الممثل الخاص لسوريا، وقال: «لقد عقدوا أيضاً اجتماعات ومحادثات في سوريا، وكانت الرسائل التي نقلت من هناك إيجابية للغاية، وممتعة لنا أيضاً».

«ستكون جمهورية تركيا أقوى من أي وقت مضى»

وأكد أردوغان أنهم يواصلون العمل مع الحكومة السورية الجديدة والشركاء الدوليين لخلق مثل هذا المناخ بسرعة.أكد أردوغان إيمانه الراسخ بأن صفحة الإرهاب ستُطوى هناك أيضًا، وأن الأخوة والوحدة والتضامن

والنزاهة ستسود. وقال: «الآن، قرر حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، والحزب الديمقراطي التركي السير في هذا الطريق معًا، على الأقل كثلاثي. لدينا مشكلة، ونحن في ورطة. وبما أننا في ورطة، وبما أننا متحدون، فسنتجاوز هذه العقبات بإذن الله. فليعلم الجميع أنه لا داعي للتشابك بالأيدي بعد الآن. سنصافح، ونعانق، ونتحدث، ونسير معًا، متخذين خطوات نحو بعضنا البعض.»

وأكد أردوغان أنهم سيبنون القرن التركي معًا، يدًا بيد، قلبًا إلى قلب، وتابع:مع انتهاء الإرهاب، تذكروا أن جمهورية تركيا ستكون أقوى وأكثر ثقةً بنفسها من ذي قبل. سنكرّس جهودنا الآن لأهدافنا الأساسية. سنحشد مواردنا ليس لمكافحة الإرهاب، بل لتنمية تركيا وازدهارها وتأمينها. ستنمو تركيا بالأخوة، وستتعزز بالديمقراطية، وستمضي نحو المستقبل باستقرار وأمن. سترون أننا سنصل قريبًا إلى تركيا مختلفة تمامًا. أؤكد مجددًا: سنوفر كل التسهيلات الممكنة لمن يخطو خطوة. تذكروا أننا سنفتح الباب على مصراعيه لمن يبحث عن مخرج، ولكن إذا انقلبت الأمور، فسنفعل ما يلزم.

وأكد الرئيس أردوغان أنهم تغلبوا على الصعوبات والعثرات ووصلوا إلى هذه النقطة اليوم، وأضاف:سنُداوي جراحنا ونواصل مسيرتنا، أقوى وأكثر عزمًا. كدولة وأمة، نمتلك هذه الثقة بالنفس وقوة الإرادة بوفرة. سنُسهّل إتمام العملية بسرعة، دون أن نُجرح أو نُزعج أو نُسيء لأحد، بما يتوافق مع حساسية العملية.

سنُراقب بدقة تسليم الأسلحة عبر الآلية المُعتمدة. أُقبّل أيادي أمهات وآباء الشهداء. لا يُمكن لأحد أن يُمسّ بذكرى شهدائنا الغالية أو يُشوّه إرثهم. نعم، كونوا على ثقة، بهذه النقطة، سيبلغ هدف شهدائنا أقصى إمكاناته. إخوتي المحاربين القدامى، كونوا على ثقة، بهذه النقطة، ستُتوّج تضحياتكم. لقد حمل شهداؤنا تركيا إلى هذه النقطة، كما فعل قدامى مُحاربينا. نحن ممتنون لكل واحد منهم، ولن نسمح أبدًا بدوس ذكراهم.

أكد أردوغان أن ما يجب قوله اليوم قد بشر به محمد عاكف إرصوي قبل ١٠٤ أعوام، وقرأ أبياتًا من النشيد الوطني: «أشرق فيك كالفجر، أيها الهلال المجيد، فليُغفر الآن كل سفك دماء. لا دمار لك، ولا دمار لشعبي إلى الأبد. الحرية حق لعلمنا الذي عاش بحرية، والاستقلال حق لأمتنا التي تعبد الله».

شكر خاص

وقال أردوغان «نسأل الله أن ييسر لنا طريقنا ورزقنا»، واختتم كلمته بالقول:وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لأفراد جيشنا الأبطال الذين مكنونا من رؤية هذا اليوم، ولوحدات الشرطة والدرك وخفر السواحل، ولحراس الأمن الذين يقاتلون في الخطوط الأمامية ضد الإرهاب، ولأبطال جهاز المخابرات الوطني المجهولين، ولمحاربينا القدامى المحترمين وأقارب شهدائنا الكرام، ولأمتي العزيزة التي لم تلوث أخوتها الأبدية في هذه الأراضي على الرغم من كل الألم الذي تحملته لمدة نصف قرن.

اليوم، أجدد شكري العميق للسيد دولت بهجلي، رئيس حزب الحركة القومية، شريكنا في التحالف؛ ولوفد حزب الديمقراطية الذي تبنى العملية بوعي، وخاصةً للراحل سري ثريا أوندر؛ وللأحزاب والجهات السياسية التي، رغم اختلاف وجهات نظرنا، أظهرت بُعد نظر في اتخاذ موقف وطني تجاه القضايا الوطنية؛ ولمؤسساتنا الصحفية وصحفيينا الذين دعموا العملية من خلال النشر المسؤول؛ ولزملائنا الآخرين الذين سُجّلت أسماؤهم. كما أتقدم بالشكر للحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق على دعمهما لعمل قواتنا الأمنية.

بولدان: خطاب بناء لاردوغان و هذا التحالف عملي

موقع «ديمكرات جوندام»/ ترجمة وتحرير : محمد شيخ عثمان

قالت نائبة رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى، برفين بولدان، إنها وجدت خطاب الرئيس أردوغان «بناء وشاملا ويحتضن العملية».ووصفت نائبة رئيس الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا، برفين بولدان، خطاب الرئيس أردوغان بأنه «بناء وشامل وشامل».

وقالت نائبة رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى، برفين بولدان، إنها وجدت خطاب الرئيس أردوغان «بناء وشاملا ويحتضن العملية».

قيّمت برفين بولدان، عضوة وفد إمرالي ونائبة رئيس مجلس الأمـة التركي الكبير، تصريحات الرئيس ورئيس حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغـان، خلال الاجتماع التشاوري والتقييمي الثاني والثلاثين لحزبه. وأوضحت بولدان أن الخطاب تضمن نقدا ذاتيا لأخطاء الدولة السابقة، ورسائل مهمة حول التقدم السريع في العملية.

قالت بولدان: «كان الخطاب إيجابيا وشاملا وشاملا من حيث محتواه. وكان التركيز على أحداث الماضي، مثل جرائم القتل التي لم تُحل، والثور الأبيض، وحظر اللغة الكردية، ذا أهمية خاصة».

كما وصفت بولدان تصريح الرئيس أردوغان بأن «حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية،

وحزب الديمقراطية سيديرون العملية بشكل مشترك»، بأنه «تحالف عملي»، مؤكدة أن هذا التحالف مؤقت.

أكد بولدان أن العملية يجب أن تصل إلى هدفها النهائي بسرعة، قائلا: «يجب إنشاء اللجنة بسرعة، ويجب أن يُسنّ البرلمان أي قوانين». وأضاف أنه يجب عدم إبطاء العملية لمنع الاستفزازات.

وأضافت بولدان: «إذا كان النقد الذاتي في هذا الخطاب صادقا، فلا ينبغي أن تنشغل أجندة تركيا بعد الآن بالقضايا العالقة، والاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القضاء». وتطرقت بولدان أيضا إلى قضية روج آفا في سوريا، مؤكدة أن القضية الكردية تنتظر حلا في المناطق خارج تركيا.

وفي لحظة وُصفت بأنها "تاريخية"، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ما وصفه ببدء نهاية "٤٧ عاما من الإرهاب"، مؤكدا انطلاق مرحلة جديدة بالتوافق بين أحزاب العدالة والتنمية (AKP)، والحركة القومية (MHP)، وحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب (DEM)، وهي الخطوة التي أثارت اهتماما داخليا وخارجيا، كونها تمهد لمسار تشريعي جديد نحو حل دائم للقضية الكردية في تركيا.

في كلمة وُصفت بأنها "تاريخية"، كما مهّد لها الناطق باسم حزب العدالة والتنمية عمر جليك، أعلن أردوغان رسميا أن حزبه، إلى جانب حليفه القومي حزب الحركة القومية، قد قررا المضي في طريق جديد بمشاركة حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب المؤيد للكرد، في إطار ما أطلق عليه مسار السلام الجديد.

" قال أردوغان في كلمته التي ألقاها اليوم: "قررنا أن نسير معا في هذا الطريق، كأحزاب العدالة والتنمية، والحركة القومية، والديمقراطية والمساواة للشعوب"، مضيفا: "سنبدأ بخطوة أولى عبر تأسيس لجنة برلمانية لمناقشة الاحتياجات القانونية لهذه المرحلة".

الكرد يؤسسون لدولة ديمقراطية جديدة في تركيا

*بوابة اخبار تركيا

يرى الكاتب والمفكر السياسي التركي البارز ممتازر توركونه أن إعلان حزب العمال الكردستاني إنهاء الكفاح المسلح لحظة فارقة في تاريخ تركيا، ستسقط معها مفاهيم «الإرهاب» كأداة أمنية، وتفتح المجال لإصلاحات دستورية تُنهي مظالم الكرد وتعزز الديمقراطية للجميع.

واعتبر البروفسور ممتازر توركونه أن يوم تخلي حزب العمال الكردستاني (PKK) عن السلاح، وما تبعه من مراسم رمزية لحرق الأسلحة ومغادرة مقاتلين، أغلبهم من النساء، لساحة الاحتفال، يمثل "يوما تاريخيا" يجب أن يُنظر إليه على أنه بداية لنهاية منظومة كاملة من المفاهيم والممارسات الأمنية في تركيا.

وأكد أن مفهوم "الإرهاب"، الذي بُني عليه النظام الأمني والقانوني والإعلامي في البلاد منذ عقود، لم يكن موجودا في البنية السياسية التركية قبل ظهور حزب العمال الكردستاني، بل كانت مصطلحات أخرى تسود الأدبيات السياسية قبله مثل "الفوضى" و"التشويش" و"التدهيش". أما بعد ظهور هذا التنظيم، فقد تحول "الإرهاب" إلى مصطلح شامل استخدمته الدولة كـ"أداة لفتح كل الأبواب" لتبرير الإجراءات الاستثنائية وقمع الخصوم والمعارضين، من "إرهاب الخضروات" إلى "إرهاب المرور"، حسب تعبيره الساخر.

الدولة على مفترق طرق: قوانين جديدة أم خواء أمني؟

بحسب توركونه، فإن انسحاب العمال الكردستاني من المشهد المسلح يعني أن كل المؤسسات الأمنية والإدارية والقانونية التي بُنيت على مكافحة "الإرهاب" ستفقد وظيفتها. وعلى رأس هذه المؤسسات قانون مكافحة الإرهاب، وقائمة الجرائم الإرهابية، التي يتوقع أن تصبح غير قابلة للتطبيق بصيغتها الحالية.

وأضاف أن المفهوم الرسمي لـ"تركيا بلا إرهاب" سيصبح بلا معنى بعد اختفاء العدو المفترض، ما يستدعي من الدولة إعادة إنتاج لغتها السياسية وإطارها التشريعي كاملا، مشددا على أن هذا يتطلب تحولا جذريا في بنية الدولة من أعلى إلى أسفل.

هل تبدأ مرحلة "الدولة المدنية"؟ نهاية الإرهاب بداية للديمقراطية

يرى توركونه أن المرحلة المقبلة يجب أن تتمثل في تعزيز الدولة المدنية الديمقراطية، حيث لم يعد مقبولا استخدام أدوات مثل الاعتقال الاحترازي أو نظام الوصاية (تعيين الأوصياء) أو حالة الطوارئ. كما أن استمرار احتجاز زعيم حزب الشعوب الديمقراطي السابق صلاح الدين دميرتاش لم يعد له أي مبرر، خاصة في ظل قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ويشكل تحديا صريحا لأي نية إصلاحية.

وأكد أن نهاية العنف تفتح الباب أمام الإصلاحات الدستورية والقانونية، معتبرا أن هذا ليس مطلبا كرديا فقط، بل حاجة وطنية لانتقال تركيا إلى مرحلة ديمقراطية حقيقية.

بين التفاؤل والحذر: هل تتخذ الدولة خطوة مقابلة؟

رغم وصفه للمشهد بأنه غير مسبوق، لم يُخفِ توركونه تحفظه من غياب المبادرات الرسمية المقابلة. وقال إن التخلي عن السلاح جاء بقرار أحادي من قيادةالعمال الكردستاني وبتوجيه من عبدالله أوجلان، دون مفاوضات أو مقايضات، ودون وجود ضمانات مقابلة من الدولة، ما يجعل الخطوة التالية في ملعب الحكومة.

وفي هذا السياق، لفت توركونه الانتباه إلى تصريحات زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي، الذي قال إن الرئيس أردوغان "تبنّى منذ البداية تركيا بلا إرهاب"، دون أن يذكر أنه هو من أطلق المبادرة أو أدارها. ووصف توركونه هذه العبارات بأنها مُحملة بالإشارات والرسائل غير المباشرة، مضيفا: "بهجلي يقول إن أردوغان ضحى بشيء، لكن لا نعرف ماذا ضحى به".

رهانات الخارج أكبر من الداخل: الخطر من سوريا

رأى توركونه أن أكبر خطر يهدد المرحلة الجديدة لا يأتي من الداخل التركي بل من سوريا، في ظل تعقيدات الوضع الكردي هناك. وقال: "كل الديناميكيات الداخلية تسير باتجاه التهدئة، أما الخارج – خاصة شمال سوريا – فهو بؤرة الخطر".

وأوضح أن ما أوصل تركيا إلى هذه المرحلة من التقدم هو في الحقيقة ضغوط ومتغيرات إقليمية، وليس فقط إرادة سياسية داخلية. ولذلك، فإن أي محاولة لتقويض المسار قد تأتي من تحركات إقليمية أو دولية مرتبطة بالوضع الكردي في سوريا والعراق.

ما بعد السلاح: من الشراكة إلى المصير المشترك

واعتبر توركونه أن ما يجري اليوم ليس مجرد عملية سلام أو وقف حرب، بل عملية تحوّل إلى شراكة سياسية ومصير مشترك، مؤكدا أن "هذا ليس تصالحا بين عدوين، بل قرار استراتيجي للعيش معا على أسس المساواة والكرامة والحرية".

وأوضح أن خسارة الكرد لن تكون من نصيبهم، بل من نصيب من يعرقلون المسار، مشيرا إلى أن أوجلان نفسه، بتصريحاته الأخيرة، قطع الطريق على فكرة الدولة الكردية، مما سحب البساط من تحالفات قومية متشددة داخل تركيا.

الديمقراطية ليست مكافأة للكرد بل فرصة لتركيا كلها

ختم توركونه تحليله بالتأكيد على أن ما يحدث ليس مجرد تنازل أو هدية تُمنح للكرد، بل فرصة تاريخية لتركيا بأكملها لتجاوز إرث الاستبداد والانغلاق، قائلا: "قد يتحرر الكرد أولا من الخوف من دق الباب عند الفجر، لكننا جميعا سنستفيد من هذا التحرر... هذه ليست مجرد مصالحة، بل تأسيس لدولة ديمقراطية جديدة".

سوران الداوودي:

نهاية الرصاص بداية الكلام

في ١١ تموز كانت المنطقة فى انتظار ظهور ملامح مرحلة جديدة، أعلن حزب العمال الكردستاني عن مبادرة غير مسبوقة عبر تاريخه الممتد لأكثر من نصف قرن: إلقاء السلاح. وفي مشهد رمزي مثير، أقدم عدد من مقاتلي الحزب على إحراق أسلحتهم، في إشارة الى بدء مسار جديد يهدف إلى تحول كامل في العمل السياسي السلمي في تركيا.

هـذا الإعــلان لا يعني استسلام حـزب العمال الكوردستاني كما يحاول البعض تصويره وانما يمثل انتقالا محسوبا ومدروسا من مرحلة المواجهة المسلحة إلى عملية السلام مع الحفاظ على الأهـداف القومية للكورد والسعي لتحقيقها عبر مراحل واقعية ومتدرجة .

لقد تخلّى الحزب عن مبدأ "كل شيء أو لا شيء"، معتمدا على رؤية أكثر نضجا: العمل السلمي المنظم القادر على تحقيق المكاسب دون إراقة الدماء ما يضمن كسب دعم ومساندة القوى الدولية والرأي العام العالمي.

ولا يمكن فصل هذه الخطوات عن المجريات الداخلية التركية التي تسعى اليوم إلى استكمال محاولات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـي ما يتطلب منها تبني سياسات منفتحة وعدالة تجاه الكورد وحقوقهم القومية. ومع إعلان حزب العمال الكردستاني إنهاء النضال المسلح كاستراتيجية متبعة ، باتت الكرة في ملعب أنقرة: هل تبادر هي الأخـرى بخطوات جدية تعزز الديمقراطية وتكرّس حلا سلميا شاملا؟

> **الكلمات الصادرة عن بافل جلال طالباني لا تأتي من فراغ سياسي**

وفي هذا السياق، صدر عن رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني تصريح بارز اعتبر فيه هذه الخطوة خطوة تاريخية نحو بدء مرحلة جديدة من الحوار والسلام في شمال كردستان وتركيا." وأكد طالباني أن الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤمن بشكل تام أن "سفك الدماء سيعمق الخلافات، وأن الوقت قد حان لجعل الأسلحة صامتة واللجوء إلى طاولة الحوار لتحقيق المكاسب المشروعة لجميع الأطراف." وأضاف: "بينما نواصل جهودنا لإنجاح عملية السلام، نفتخر بأن أسس السلام التي وضعها الرئيس مام جلال قد تُنفذ اليوم. ونأمل أن تكون هذه الخطوة بداية مرحلة جديدة لتطبيع العلاقات بين جميع الأطراف، وأن يكون لها تأثير مباشر على استقرار إقليم كردستان.

إن هذه الكلمات الصادرة عن بافل جلال طالباني لا تأتي من فراغ سياسي، بل تعكس إرثا طويلا من محاولات الاتحاد الوطني الكوردستاني للعب دور الوسيط والداعم لعملية السلام بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني.

فمنذ تسعينيات القرن الماضي، وتحديدا في عهد الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال، قاد الرئيس جلال طالباني شخصيا مبادرات جريئة لفتح قنوات حوار بين أنقرة وقيادة حزب العمال الكردستاني. وقد اتُخذت في تلك المرحلة خطوات مهمة على طريق السلام، كان لمام جلال فيها دور محوري، مستندا إلى علاقاته الإقليمية والدولية وشخصيته كرمز سياسي مقبول لدى الأطراف كافة. لكن وفاة الرئيس أوزال المفاجئة عام ١٩٩٣ أفشلت تلك الجهود وأعادت ملف القضية الكوردية إلى المربع الأول، حيث عادت المواجهات المسلحة إلى الواجهة مجددا.

مع ذلك، لم يتوقف الاتحاد الوطني الكوردستاني عن الذهاب بهذا الاتجاه , فقد استمر في محاولاته خلال المراحل اللاحقة، سواء عبر اتصالات مباشرة مع الحكومة التركية، أو من خلال طرح مبادرات سلمية علنية وأخرى في الخفاء ، وصولا إلى المرحلة الراهنة التي يتولى فيها بافل طالباني قيادة الحزب ويواصل تثبيت هذه السياسة كخيار استراتيجي دائم.

ومع إعلان حزب العمال الكردستاني عن إنهاء الكفاح المسلح، تبدو تلك الجهود التي بدأها مام جلال وأكملها الاتحاد الوطني الكوردستاني أقرب إلى التحقق على أرض الواقع. إنها لحظة تحوّل حقيقية قد تفتح الباب أمام مرحلة جديدة في تاريخ الكورد في تركيا مرحلة تُدار فيها الحقوق بالقانون والسياسة بدلا من السلاح، بعد عقود من النزيف والخسائر المتبادلة.

واللافت في هذه المرحلة التاريخية أن مبادرة حزب العمال الكوردستاني بإشعال النار في عدد من أسلحته جاءت تحديدا في السليمانية. هذا المشهد الرمزي يحمل دلالة عميقة فالسليمانية، تمثل ثقلا سياسيا وثقافيا في إقليم كوردستان، كانت دوما محطة انطلاق لمبادرات السلام والحوار، سواء على مستوى العراق أو المنطقة. وكأنما أراد الحزب أن يوجّه رسالة مفادها أن طريق السلام يبدأ من هنا، من هذه المدينة العريقة التي لطالما احتضنت اللقاءات والحوارات الهادفة إلى إطفاء نيران الحروب وتحويلها إلى مسارات سياسية وسلمية.

ان السليمانية لا تقف اليوم شاهدة على حدث رمزي فحسب، بل تؤكد من جديد دورها التاريخي كجسر بين القوى المختلفة، وحاضنة للجهود الرامية إلى بناء مستقبل أكثر استقرارا وعدالة لجميع الأطراف.

محمد شيخ عثمان:

شتان بين تسليم السلاح او حرقه

في مسارات النضال التحرري، تشكّل مسألة السلاح مركز الجدل الأخلاقي والسياسي والرمزي،فهو في زمن ما أداة كفاح لا غنى عنها، وفي زمن آخر عبء سياسي وأمني. غير أن التحوّل من السلاح إلى السياسة، ليس دائما فعلا بسيطا يُختصر بـ"تسليم السلاح"، بل هو قرار وجودي معقّد، يحمل في طياته أسئلة المصير والمستقبل.

من هذا المنطلق، تُعدّ الخطوة التي أعلن عنها "الكردستاني" اليوم، والمتمثلة في إتلاف أسلحتهم بإرادتهم الحرة، لحظة سياسية بامتياز، لا تُقاس فقط بما تُعلن، بل بما تمثله من انتقال في فلسفة النضال، من البندقية إلى الكلمة، ومن الكهوف إلى الساحات العامة.

**الفرق بين تسليم السلاح و"حرقه بإرادة ذاتية" جوهري. الأول غالبا ما يأتي ضمن شروط تفرضها الدولة وتُترجَم كتنازل، أما الثاني، فهو فعل استباقي من موقع المبادرة، يستبطن نضجا سياسيا، ويؤكد على أن القوى التي خاضت الكفاح المسلح لم تفقد إيمانها بالقضية، بل اختارت طريقا جديدا لانتزاع الحقوق.

وقد عبّر بيان المجموعة بوضوح عن هذا التحوّل، حين قال:,,إننا نقوم، بإرادتنا الحرة، بإتلاف أسلحتنا... من أجل خوض نضال الحرية والديمقراطية والاشتراكية عن طريق السياسة الديمقراطية والسبل القانونية".

إنه ليس إعلان هزيمة، بل إعلان نضج، وشجاعة

> هذه خطوة شجاعة، لأنها تراهن على المستقبل لا على البندقية

الانتقال من ساحة إلى أخرى. ففي النضال التحرري، ليس التراجع عن خيار السلاح دوما تنازلا، بل قد يكون ذروة الوعي السياسي، حين يُصبح السلاح عائقا أمام بناء الحركة الجماهيرية والانخراط المدني الأوسع.

(الاختبار الحقيقي: الدولة)

لكن هذه الخطوة، مهما كانت عظيمة النية والرمزية، تبقى خطوة نصف الطريق إن لم تجد في الجانب الآخر من يلتقطها. فما جدوى حرق السلاح إن كانت الدولة لا تعترف بحق الكرد في الهوية، واللغة، والتمثيل؟ وما جدوى التحوّل إلى الساحة السياسية إن كانت هذه الساحة مصادرة بقوانين الطوارئ وتضييق الحريات؟

إنها دعوة مفتوحة إلى الدولة التركية أن تثبت أنها قادرة على التعامل مع القضايا المعقّدة بمنطق السياسة لا الأمن، وبمنظور الدولة الديمقراطية لا الدولة القومية الأحادية.

(أوجلان حاضرٌ في الخلفية)

ليس عبثا أن ترتبط هذه الخطوة بـ"نداء السلام والمجتمع الديمقراطي" الذي أطلقه عبدالله أوجلان، والذي يعيد تأكيد قناعته بأن:

"قـوة السياسة والسلم المجتمعي هي البديل الحقيقي عن قوة السلاح".

هنا نلمس أثر الفكر السياسي الذي ما زال يلعب دور البوصلة الأخلاقية والتنظيمية لدى قطاع واسع من الكرد، خصوصا حين تتلاقى الإرادة القاعدية مع الاستراتيجية القيادية.

((بين حرق السلاح وحرق القضية))

المعادلة دقيقة،فالسلاح، رغم ما فيه من كلفة بشرية وسياسية، كان في لحظة ما التعبير الوحيد عن صرخة الهوية. لكن بقاءه دون أفق سياسي يُحوّله إلى عبء. والانتقال إلى السياسة دون ضمانات حقيقية، قد يتحوّل إلى حرقٍ للقضية لا للسلاح فقط.

ما شاهده العالم في كهف جاسنه ليس مجرّد خطوة رمزية، بل امتحان مزدوج: امتحان لنضج الحركة الكردية، وامتحان لصدقية الدولة التركية.

وإذا كانت هذه الخطوة تحمل الكثير من الأمل، فإن السؤال المطروح الآن: هل ستلتقط تركيا هذه الفرصة؟ أم أنها ستواصل السير في درب الإنكار، فترتدّ الأمور إلى مربع الدم؟

**بين "تسليم السلاح"، و"الاستسلام"، و"إتلاف السلاح بإرادة حرة"، هناك طريق رابع يُعبّر عن الكرامة السياسية، وقد اختارته مجموعة من الذين قاتلوا طويلا، ليقولوا إنهم الآن يواصلون القتال، ولكن بلغة جديدة.

في هذا الزمن العاصف، قد تكون هذه الخطوة هي الأكثر شجاعة، لأنها تراهن على المستقبل لا على البندقية.

علي شمدين :

لحظات تاريخية مؤثرة..السليمانية تحتضن مراسيم إلقاء سلاح الكردستاني

أجل! بعد أربعة عقود من الكفاح المسلح ضد الدولة التركية، وعلى بعد رمية (وردة) من مدينة السليمانية، تجري مراسيم إلقاء سلاح مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي أسسه زعيمه عبد الله أوجلان ومجموعة من الطلبة الكرد اليساريين في دياربكر بتاريخ (١٩٧٨/١١/٢٧)، وتأتي هذه المراسيم كخطوة رمزية في سياق الاستجابة للدعوة التي كان قد أطلقها أوجلان من سجنه الذي يمكث فيه منذ عام (١٩٩٩)، والذي دعا فيها مقاتلي حزبه إلى إلقاء السلاح والإعلان عن حل الحزب نهائيا، وقد صادق المؤتمر الثاني عشر والأخير لحزب العمال الكردستاني الذي انعقد في (٢٠٢٥/٥/١٢)، على هذه الدعوة المفصلية بالاجماع.

حقيقة لا يمكننا أن نبقى غير مبالين أمام حدث تاريخي كهذا تشهده مسيرة الكفاح المسلح الذي خاضه حزب العمال الكردستاني في شمال كردستان منذ عام (١٩٨٤)، ولا شك بأن الألم يعصر قلوبنا من الأعماق، والدموع تحتبس في أعيننا ونحن نتابع بصمت هؤلاء المقاتلين وهم يلقون أسلحتهم التي عشقوها بعمق، وظلت سباباتهم على زنادها من دون يأس أو ملل لأكثر من أربعة عقود، واهبين أرواحهم رخيصة من أجل حرية شعبهم.

الذين لم يترددوا يوما في مواجهة طغيان الحكومات التركية المتتالية التي لم توفر أي سلاح من أجل إبادة أيّ كردي حتى وإن كان على سطح كوكب (المريخ)، ولكن من دون جدوى، فقد فشلت تلك الحكومات التي ظلت تعمل تحت شعار: (سعيد من يقول أنا تركي!)، في تحقيق أهدافها أمام مقاومة هؤلاء المقاتلين، لا بل أرغموها في النتيجة إلى الحوار مع قائدهم المقيم في سجنه بجزيرة إيمرالي التركية، والإقرار معا بفشل الخيار العسكري لحل قضية شعب يتجاوز تعداده الثلاثين مليونا، وإطلاق هذه العملية السياسية الجارية لحل القضية الكردية سلميا،

> **الكفاح السياسي والدبلوماسي هو الذي بات الأهم في هذا الاتجاه**

في وقت ظلت حكومة أردوغـان، ولحفظ ماء وجهها، تسميها بعملية (تركيا خالية من الإرهاب).

لقد فتح الكرد السوريون أعينهم في أواخر السبعينات من القرن المنصرم، على توافد المئات من كوادر حزب العمال الكردستاني وعناصره من الجنسين (ذكورا وإناثا)، الفارين عبر الحدود من ملاحقة الآلة العسكرية التركية التي لم تكن تتردد في إحراق الأخضر واليابس في شمال كردستان، وانتشروا في مختلف المناطق الكردية في سوريا ، كانتشار النار في الهشيم، وبدأوا يملأون الفراغ الذي شكلته الحركة الكردية السورية داخل المجتمع الكردي، بسبب كسلها وانشغالها بخلافاتها العقيمة، ليصبح فيما بعد هذا المجتمع الخزان الرئيسي لتغذية صفوف مقاتلي حزب العمال الكردستاني من الشباب الكرد الذين جذبتهم أصوات الرصاص وأزيزه، الأمر الذي شكل ردة فعل سلبية لدى معظم أحزاب الحركة الكردية في سوريا، ودفع العلاقة بين الجانبين إلى دائرة مغلقة من التوتر والخلافات العميقة التي استغلتها الأجهزة الأمنية وصبت الزيت على نيرانها، والتي خلفت الكثير من الأخطاء المؤسفة والحوادث المحزنة التي لا مجال للخوض فيها في مثل هذا اليوم.

أجل لنكف قليلا في هذه اللحظات التاريخية المؤثرة عن متابعة أخطاء هذه الحركة المسلحة والتي كانت قاتلة في بعض الأحيان بكل تأكيد، ولندع تقييمها للتاريخ وللباحثين والمختصين في هذا المجال، ولنضع بدلا من ذلك أيدينا على ضمائرنا ونستذكر بإنصاف الصفحات الناصعة التي سطرها هؤلاء الجنود المجهولون الذين زهدوا في حياتهم، وبنوا بدمائهم حركة عسكرية أرعبت الحكومات التركية وحطمت غرور آلتها العسكرية، ودفعت بقضية الشعب الكردي في شمال كردستان إلى صلب المعادلات السياسية الجارية في المنطقة، وأيقظت المجتمع الكردي من سباته العميق بأصوات أسلحتها المدوية في جبال كردستان ووديانها، وأنقذته من عمليات التتريك التي كادت أن تنال منه وتنسيه حتى لغته الأم، وكانت لهذه الحركة المسلحة السبق في إشراك المرأة الكردية في النضال ضد الديكتاتورية والإرهاب، والتي أذهلت الرأي العام العالمي ببطولاتها، وجذبت أنظاره نحو قضيتها القومية..

وهنا لا يسعنا إلا أن نقول وداعا للسلاح الذي أثبتت الأحـداث الميدانية بأنه لم يعد الطريق الوحيد لحل القضايا القومية، وإنما الكفاح السياسي والدبلوماسي هو الذي بات الأهم في هذا الاتجاه، ولعل التطورات العاصفة والمتغيرات الجذرية التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط وتدفعها نحو بناء نظام أمني جديد تثبت هذه الحقيقة، ولا شك بأن الإعلان عن هذه الخطوة ضمن حدود محافظة السليمانية إنما يعد وفاء لدور مام جلال الذي وضع حجر الأساس لخيار حل القضية الكردية في تركيا بالطرق السلمية والديمقراطية مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، عندما نجح في الأعلان عن أول هدنة بين الطرفين المتصارعين، ولا شك أن روحه تحلق الآن حول النيران التي تلتهم تلك الأسلحة التي لم يمتشقها الكرد إلا دفاعا عن النفس.

إذا، فلنقف بإجلال أمام ذكرى عشرات الآلاف من الشهداء والمشوهين والسجناء والمفقودين من خيرة شاباتنا وشبابنا الذين ضحوا بزهرة شبابهم من أجل قضية آمنوا بعدالتها، ووضعوا أرواحهم على أكفهم وقارعوا الطورانية بكل عزيمة وشجاعة، طامحين إلى نيل الحرية والكرامة والانعتاق من نير الظلم والقهر والاستبداد..

إقامة هذا الانجاز التاريخي شرف كبير للسليمانية

موقع صحيفة (Yeni Yasam)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

صرّح الصحفي أصلان أصلان، الذي يتابع التطورات في إقليم كردستان ، بأنّ دعوة من عبدالله أوجلان متوقعة لإقامة المراسم التي تعتزم منظمة PKK (حزب العمال الكردستاني) تنظيمها.

الـPKK، الذي قرر إنهاء أنشطته بعد دعوة عبدالله أوجلان لـ"السلام والمجتمع الديمقراطي"، سينظم خلال الأيام المقبلة مراسم يشارك فيها عدد من القيادات أيضا. من المتوقع أن تُعقد المراسم عقب صدور دعوة من أوجلان، وستُقام في منطقة بمدينة السليمانية في إقليم كردستان الفدرالي. الصحفي أصلان أصلان، الذي توجه إلى الإقليم لمتابعة المراسم، نقل آخر المستجدات من هناك.

"بعد الدعوة، ستُظهر PKK هذا الحدث للعالم بمراسم كبيرة"

أوضح أصلان أن مجموعة من أعضاء الـPKK ستقوم بإحراق أسلحتها، وقال:"في السابق، العديد من حركات المقاومة المسلحة سلّمت أسلحتها لقوى أو دول أخرى أو للأمم المتحدة. لكن PKK ستُظهر من خلال هذه الخطوة أن السلاح لم يعد له أي ضرورة. ولا سيما أن تقوم بذلك في مكان مثل الشرق الأوسط، فهذا يحمل رمزية كبيرة. في السابق، أُعلن عن وقف إطلاق النار، وجاءت مجموعات سلام من جبال كردستان إلى تركيا. ولكن هذه ستكون المرة الأولى التي يُقام فيها مثل هذا الحفل، حيث ستقوم مجموعة من المقاتلين في السليمانية بإحراق وتدمير أسلحتها".

وأضاف أصلان متحدثا عن المراسم المنتظرة:"ستكون مراسم ضخمة. لا توجد معلومة دقيقة حول موعد إقامتها، لكن هناك توقعات. الأهم من كل شيء أن الجميع يترقب الدعوة التاريخية التي سيوجهها عبدالله أوجلان. ب عد هذه الدعوة، ستقوم مجموعة من المقاتلين بإحراق أسلحتها، وستُظهر ذلك للعالم عبر مراسم كبيرة. وهناك

أيضا نقاشات حول كيفية تأمين سلامة المجموعة القادمة. المؤسسات المعنية والأشخاص المسؤولون عن الأمن هنا يهتمون بهذا الموضوع".

"الاتحاد الوطني الكردستاني YNK سيكون مسؤولا"

وأوضح أصلان أن "الاتحاد الوطني الكردستاني YNK سيكون مسؤولا عن تأمين سلامة المجموعة القادمة، لأن المراسم ستُقام ضمن منطقته. إقامة هذه اللحظة التاريخية في السليمانية هو شرف كبير للمدينة. سيُعرف اسم السليمانية بهذه الصورة، وستكون رمزا للسلام، والـYNK سيكون في طليعة هذا التحول. في الحقيقة، ليست هذه المرة الأولى التي يتحمل فيها YNK هذه المسؤولية التاريخية، ففي عام ١٩٩٣، عندما أُعلن وقف إطلاق النار، كان مام جلال (جلال طالباني) إلى جانب عبدالله أوجلان. هذه المبادرة التي ستطلقها حركة التحرر الكردية سيكون لها تأثير كبير عبر السليمانية، روجافا، والشرق الأوسط. فقد قال أوجلان في دعوته بتاريخ ٢٧ فبراير: (هذه العملية وهذه الدعوة ليست فقط للكرد، بل لكل شعوب الشرق الأوسط والعالم). والآن، تسعى PKK مجددا لتكون قدوة للعالم".

وأشار أصلان إلى أن "الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP لم يكن جزءا من العملية، لكنه لم يعارضها أيضا"، وقال: "KDP كان يريد أن تُقام هذه اللحظة التاريخية في منطقته، وبذل جهودا في هذا الاتجاه، لكن بسبب المشكلات الأمنية، اعتُبرت السليمانية أكثر ملاءمة. لأنه حتى في المرحلة الأخيرة، كانت هناك هجمات على مناطق المقاتلين في المناطق الخاضعة لسيطرة KDP".

"على تركيا أن تخطو خطوات في أقرب وقت"

وقال أصلان:"قدوم مجموعة المقاتلين سيُظهر إرادة وموقفا، ولكن ما سيحدث بعد ذلك، وما الخطوة التي ستتخذها الدولة التركية، هو ما يشغل الأذهان. بعد أن تقوم المجموعة بإحراق أسلحتها، ستعود إلى مواقعها. لأنه لم يتم بعد توفير أرضية قانونية لهذا الأمر. وإلا، فما الذي يمنع مجموعة المقاتلين من الذهاب إلى تركيا والانخراط في السياسة الديمقراطية؟ كان يجب خلق هذه الشروط والظروف. ولهذا السبب يتحدث قادة KCK وحركة التحرر الكردية عن أهمية تعديل القوانين وتوفير الإطار القانوني. إذا لم يتم تأمين هذه الشروط، وإذا لم يُسمح لهذه المجموعة بالانخراط في السياسة الديمقراطية، وإذا استمر القمع والتعذيب والإبادة، فإن هذه العملية لن تحقق هدفها. ومن أجل أن تحقق هذه العملية هدفها، يجب على تركيا أن تخطو خطوات في أقرب وقت. الرئيس رجب طيب أردوغان صرّح بأن العملية ستدخل مرحلة مختلفة بعد قدوم المجموعة. هذا الشهر سيكون حافلا بالتطورات الساخنة، وهناك مستجدات مهمة بانتظارنا".

"نحتاج إلى أرضية قانونية"

وأكّد أصلان أن ما يُثير التساؤلات هو موقف تركيا بعد هذه الخطوة، وقال:"أكثر من مجيء مجموعة المقاتلين إلى هنا وإحراقهم لأسلحتهم، ما يثير الفضول هو الخطوة التي ستتخذها الدولة، والموقف الذي ستطوره. إذا استمرت الهجمات، فلن تحقق العملية هدفها. المسألة ليست فقط ترك السلاح أو إحراقه، بل تتعلق بمدى صدق الدولة في هذه العملية. يجب أن تسير العملية بسلاسة ودون استفزازات. لأنه في مثل هذه المراحل يمكن أن تحدث استفزازات.

قسد: لا نية لدينا لتقسيم سوريا والدمج يحتاج ترتيبات ووقت

قال المتحدث الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، السبت، إن لا نية لدى "قسد" بالانفصال أو تقسيم سوريا، معتبراً أن الاختلاف بتشكيل القوات العسكرية يفرض وقتاً إضافياً.

وأوضح أبجر داوود لـ "الحدث" أن لا "نية لنا في تقسيم سوريا ولا فصل مناطقنا عن التراب السوري".

وأضاف أن البعض يرى تصريحات المبعوث الامريكي "مستفزة" لكننا نعتبرها "معتدلة".

وأكد على أنه من الطبيعي أن تنضم قسد إلى الجيش السوري، "مستعدون لأن نكون جزءاً من الجيش للدفاع عن سوريا".

> لا نية لنا في تقسيم سوريا ولا فصل مناطقنا عن التراب السوري

وأشار إلى أن "هناك اختلاف بين تشكيل الجيش وتشكيل قسد وهـذا يتطلب وقتاً لإعادة الترتيب".

باراك: يجب عدم فرض شكل الحكم من الخارج على سوريا

الى ذلك قال السفير الامريكي لدى أنقرة والمبعوث الخاص إلى سوريا توماس باراك، السبت، إنه من الهام عدم فرض شكل الحكم من الخارج في سوريا، أو بطريقة دمج وحماية حقوق الأقليات.

وأضـاف بـاراك في تصريح صحفي لوكالة "الأناضول" التركية، في ختام مؤتمر صحفي عقده مساء الجمعة بمدينة نيويورك، أن قسد سيواجه مشكلات مع الحكومتين التركية والسورية إذا لم يتحرك بسرعة فيما يتعلق بقضية الاندماج.

وأوضح أن "الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لضمان اتخاذ قسد قراراً عادلاً وصحيحاً".

وفي محض إجابة عن تصريح سابق له قال فيه إن "لم أقل أبدا إن قوات سوريا الديمقراطية مشتقة من بي كي كي".

وقـال بـاراك فـي تعليق على عـدم نجاح المحادثات الأخيرة بين قسد والحكومة السورية، إن "جوهر القضية هو ما إذا كان سيتم الوقوف في نفس الصف مع الجمهورية العربية السورية أم لا".

وأضـاف المبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا أن "دولة واحدة، أمة واحدة، جيش واحد، هذا ما تقرره تلك الأمة، ونحن نقبل بذلك، هذه هي القضية".

وشدد على أنه "قد ترغب كل الأقليات في بيئة فيدرالية، لكن الأمر ليس متروكاً لنا، ولا يحق لنا أن نحكم على النقاشات الفكرية".

وأوضح باراك: "جميعا نقول، وخاصة الأمم المتحدة، إذا كنتم تريدون مساعدتنا، فهذا أمر مهم حقاً، نرغب في مشاهدة الشروط التي تضعونها، نريد أن نرى ماذا ستفعلون بالمقاتلين الأجانب، هل ستقومون بدمجهم أم لا؟ أو هل ستعيدونهم إلى ديارهم أم لا؟".

وفيما يتعلق بالوجود العسكري الامريكي في سوريا، أشار إلى أن "المعركة ضد تنظيم الدولة

> واشنطن ستبذل كل ما في وسعها لضمان اتخاذ قسد قرارا صحيحا

الإسلامية داعش مستمرة".

وأضاف: "لدينا وجود عسكري في تلك المنطقة، وسنحافظ عليه، الهدف ليس الحفاظ على هذا الوجود إلى أجل غير مسمى".

وأشار باراك إلى أنه "سنقرر مع مرور الوقت تقليص عدد هذه القوات، كما يجب تقليص عدد جميع القوات في حال تشكيل حكومة سورية مستقلة جديدة".

وأردف المبعوث الامريكي متسائلاً: "هل ستتصرف الحكومة السورية بعدالة؟ لسنا هنا لنفرض ذلك، بل لبدء هذه العملية".

وذكّر بأنه أعطى في السابق رسائل مفادها أنه يجب على قسد استغلال الوقت بشكل فعال من أجل الاندماج.

ورداً على سؤال عن المشكلات التي قد تنشأ إذا لم يحدث اندماج في الجيش السوري؟ أوضح السفير الامريكي: "المشكلات التي ستنشأ هي خلافاتهم مع الحكومتين السورية والتركية".

وأشـار السفير بـاراك إلى أن وزارة الدفاع الامريكية "بنتاغون" طلبت ميزانية لـ"جيش سوريا الحرة" في منطقة التنف بسوريا، تماما كماً فعلت بالنسبة لقسد.

ورداً على سـؤال: "هـل سيتم دمـج هذه المجموعات في الجيش السوري أم أن الولايات المتحدة تخطط لمواصلة التعاون المنفصل هناك لمدة أطول؟"، أجاب باراك: "نيتنا ليست إقامة وجود دائم في أي مكان بسوريا، وقواعدنا لأغراض دفاعية".

وشدد على أن "سوريا تحتاج إلى وجود عسكري واسع النطاق داخلياً وخارجياً"، وقال: "الشيء المنطقي الذي يجب فعله هو دمج قسد".

واستطرد أن عملية الانـدمـاج المذكورة ستستغرق وقتا بسبب غياب الثقة المتبادلة بين حكومة دمشق وقسد، مضيفاً أن "الاتفاق بين الطرفين ليس محدداً بما يكفي لجعل هذا الوضع ينجح".

وأشار السفير باراك إلى أن واشنطن تحاول توضيح بعض التفاصيل للتوصل إلى اتفاق، معرباً عن اعتقاده أن الطرفين سيتوصلان إلى اتفاق "ناجح وجميل".

أحزاب روجافا تندد بتصريحات المبعوث الأمريكي إلى سوريا

أدلت مجموعة من أحزاب شمال وشرق سوريا ببيان إلى الرأي العام العالمي تنديداً بتصريحات المبعوث الأمريكي إلى سوريا، مؤكدين على دعمهم الكامل للوفد المفاوض الممثل لمناطق شمال وشرق سوريا، مشددين على أن نجاح أي عملية تفاوضية تبنى على أساس الشراكة الحقيقية واحترام خصوصية الطرفين.

وفيمايلي نص البيان كاملاً:

تابعنا بقلق بالغ التصريحات الأخيرة التي أدلى بها المبعوث الأمريكي إلى سوريا، السيد توماس باراك، والتي تتناقض مع دوره كوسيط لتقريب وجهات النظر، وتتنافى مع الدور الايجابي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأمن والاستقرار في سوريا.

إننا نرفض هذه التصريحات جملة وتفصيلاً، ونراها تعود بنا الى المربع الأول من جوهر الأزمة السورية وأسباب اندلاع ثورة الشعب السوري في عام ٢٠١١، حين خرج السوريون بمختلف انتماءاتهم منادين بالحرية والكرامة والعدالة، رافضين النظام المركزي الاستبدادي ومطالبين بدولة ديمقراطية تعددية لا مركزية لجميع مواطنيها دون تمييز.

لقد سعت مكونات شمال وشرق سوريا مدى السنوات الماضية، إلى بناء نموذج إداري قائم على الإدارة الذاتية الديمقراطية، التي وفّرت الأمان والاستقرار لملايين المواطنين من العرب والكرد والسريان الآشوريين والتركمان والأرمن، مسلمين؛ مسيحيين وايزيديين، وخلقت مؤسسات مدنية تمثل إرادة شعوب المنطقة، بالتوازي مع دور عسكري وطني لقوات سوريا الديمقراطية في محاربة الإرهاب والدفاع عن القيم الإنسانية، بالشراكة مع التحالف الدولي.

لقد أكدت اتفاقية ١٠ آذار ٢٠٢٥ بين الجنرال مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، والسيد أحمد الشرع، رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا، على أهمية الوصول إلى حل سياسي شامل عبر التفاوض بين كافة الأطراف، من خلال رؤية نابعة من قناعة راسخة بأن سوريا لا يمكن أن تُبنى من خلال الهيمنة أو الإنكار، بل من خلال الاعتراف المتبادل والحوار. لذلك من الضرورة بمكان احترام وتنفيذ جميع بنود هذه الاتفاقية بشكل كامل، باعتبارها التزاماً وطنياً لا يجوز التنصل منه أو

الالتفاف عليه.

هذه الاتفاقية التي لاقت تأييداً جماهيرياً واسعاً، ودعماً إقليمياً ودولياً، لما تمثله من خطوة نوعية نحو إعادة بناء سوريا على أسس الشراكة والتعددية والعدالة واللامركزية.

وفي هذا السياق، نؤكد على دعمنا الكامل لوفدنا المفاوض والممثل لمناطق شمال وشرق سوريا بما يحمله من ارادة مجتمعية يُبنى على أرضية سياسية واضحة تضمن حقوق جميع السوريين، وتحمي نموذج الإدارة الذاتية كجزء من مستقبل سوريا الجديدة. لا أن تُختزل كل هذه التضحيات بدعوات سطحية للاندماج في مؤسسات لم تخضع لأي إصلاح سياسي حقيقي، فهو أمر مرفوض وغير مقبول. مؤكدين على أن نجاح أي عملية تفاوضية تبنى على مبدأ الشراكة الحقيقية واحترام خصوصية الطرفيين، لذلك نؤمن أن مستقبل سوريا يجب أن يُكتب بأيدي أبنائها وبناتها، من كل المكونات، على أساس الاعتراف والعدالة والتشارك، لا من خلال الوصاية أو الإملاءات.

-الحرية لشعوبنا

-عاشت سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية.

الاحزاب والقوى الموقعه على البيان:

١ـ المؤتمر الوطني الكردستاني (k N K)

٢ـ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD).

٣ـ حزب الخضر الديمقراطي.

٤ـ حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

٥ـ الحزب الليبرالي الكردي في سوريا

٦ـ حزب الشيوعي الكردستاني.

٧ـ البارتي الديمقراطي الكردستاني – سوريا

٨ـ الحزب الديمقراطي الكردي السوري.

٩ـ الحزب اليساري الكردي في سوريا.

١٠ـ الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا.

١١ـ حزب سوريا المستقبل .

> **هذه التصريحات تعود بنا الى المربع الأول من جوهر الأزمة**

١٢ـ حزب التغيير الديمقراطي الكردستاني

١٣ـ حركة التجديد الكردستاني.

١٤ـ اتحاد الشغيلة الكردستاني.

١٥ـ الهيئة الوطنية العربية.

١٦ـ حزب الحداثة والديمقراطية لسوريا..

١٧ـ حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري.

١٨ـ حركة الاصلاح- سوريا.

١٩ـ الحزب الاشوري الديمقراطي.

٢٠ـ حزب التآخي الكوردستاني.

٢١ـ حزب روج الديمقراطي الكردي في سوريا.

٢٢ـ حركة المجتمع الديمقراطي.

٢٣ـ مؤتمر ستار.

٢٤ـ حزب المحافظين.

٢٥ـ حزب النضال الديمقراطي.

٢٦ـ تيار المستقبل الكردستاني.

٢٧ـ الحزب الديمقراطي الكوردستاني- غرب كوردستان.

٢٨ـ حركة التغيير الديمقراطي.

٢٩ـ حزب الاتحاد السرياني.

٣٠ـ حزب التجمع الوطني الكردستاني .

٣١ـ الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا(البارتي).

٣٢ـ حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي).

٣٣ـ تيار اليسار الثوري في سوريا –

٣٤ـ حزب سورايا.

٣٥ـ حزب الوطن السوري.

شورش درويش :

عن جولة «اللاتفاوض» بين دمشق والإدارة الذاتية

*المركز الكردي للدراسات

فـور تـداول الأنـبـاء عن وصـول وفـد قـوات سوريا الديمقراطية (قسد) والإدارة الذاتية إلى دمشق لاستكمال التفاوض حول ما جرى الاتفاق عليه في ١٠ مارس/آذار الماضي، سرت تكهنات متضاربة على وسائل التواصل. بعضها المتفائل قال إن الدخان الأبيض سيتصاعد من قصر تشرين، فيما رأى آخرون أن الغاية من الاجتماع هي تسريع تطبيق نقاط اتفاق عبدي–الشرع برعاية امريكية يقودها ممثل واشنطن توماس باراك، وهذه النقطة بدت واقعية بالنظر إلى الترهل والتباطؤ الذي شهدته تطبيقات بنود الاتفاقية على الأرض.

تغيّب الرئيس المؤقّت أحمد الشرع عن حضور اللقاء الوطني الأهم، في ظل عدم وجود أي لقاء آخر يعكس تلاقي السوريين منذ سقوط نظام الأسد. أوكل الشرع المهمة لطاقم يمثّل الـوزارات السيادية ورئيس جهاز المخابرات، ودون أن يُفصح عن سبب تغيّبه، ظهر الشرع مستقبلاً الفريق الذي اشتغل على إنتاج «الهوية البصرية» بقصر الشعب، بدل أن يجتمع مع الفريق الذي قد يساهم في إنتاج «الهوية الوطنية» (الإدارة الذاتية وقسد). لكنه واقعياً أراد التقليل من شأن الاجتماع التفاوضي، مستنداً إلى الدعم الترامبي المفتوح له، والذي يُترجمه على الأرض توماس باراك الذي يُبدي الكثير من الانحياز لدمشق بشكل يكسر مفهوم الوساطة المحايدة بين دمشق والإدارة الذاتية.

زعم باراك أن قسد هي من يتباطأ في تنفيذ الاتفاق دون أن يُلقي باللوم على دمشق التي تلكأت في تطبيق البنود الموكَل إليها تنفيذها كعودة المهجّرين قسرياً وسواها من

> زعم باراك أن قسد هي من يتباطأ في تنفيذ الاتفاق وليس دمشق

بنود. علاوةً على ذلك، تحدّث المبعوث الامريكي عن أنه ما من خيار أمام قسد سوى التوجّه إلى دمشق، وبذلك مارس باراك ضغطاً نفسياً في غير محلّه، ذلك أن قسد والإدارة الذاتية ومجموع الأحزاب القومية الكردية لم تقل خلاف ما قاله المبعوث الامريكي، كما أن الأدبيات السياسية الكردية منذ عقود خلت تقول بأن حلّ القضية الكردية السورية يكمن في دمشق.

يمكن تفهّم نزوع الرئيس الامريكي دونالد ترامب الاستعراضيّ ودعمه غير المشروط للشرع بأنه مبنيّ على قناعة مفادها أنه يمكن تقديم الدعم للسلطة السورية بشكل يجعلها تدور في فلك واشنطن وسياساتها الإقليمية. ولئن كانت سوريا منذ نهاية الخمسينيات تدور في فلك السياسة الروسية، فإن نموذج سوريا المرعيّة بطبقات من التحالفات الإقليمية والدولية لا يزال طريقاً وحيداً أمام دمشق التي وجدت راعياً دولياً جديداً تمثّله الولايات المتحدة.

إن ثمن قبول الشرع وفريقه الحاكم الدوران في فلك سياسة ترامب قائم على مبدأ الاحتفاظ بالسلطة مقابل الالتزام التام بمصالح واشنطن الإقليمية، خاصةً أن ترامب غير مكترث البتة بجنس حلفائه، سواء كان واحدهم ديمقراطياً أم ديكتاتورياً، وهو ما عبّر عنه باراك بالقول في معرض تعليقه على الأوضاع في سوريا بأن «زمن التدخّل الغربيّ انتهى»، بمعنى أن زمن فرض الديمقراطية على طريقة جورج بوش الخشنة قد انتهى، وكذلك التدخل الناعم على طريقتي أوباما وبايدن.

تحمل هذه الرسالة الامريكية الجديدة مخالفة للسياسة الامريكية قصيرة الحضور في الأيام الأخيرة من حكم جو بايدن حين طرحت مساعدة وزير الخارجية الامريكية باربرا ليف، سلّة اشتراطات على إدارة الشرع لأجل تنمية العلاقة معها ورفع العقوبات عنها. عدل ترامب عن كل تلك الاشتراطات الضرورية والأساسية لقيام أيّ تحالف بين واشنطن ودمشق، واستبدلها بوصفة قوامها انضمام سوريا لاتفاقيات أبراهام، وما يستصحبه من إيجاد مخرج للوضع النهائي لمرتفعات الجولان. ولأجل هذه الغاية، أبدى توماس باراك تحيّزاً في أول اختبار له في إدارة الملف الداخلي السوريّ عبر الإيحاء بأنه لا يقف في صفّ قسد ودون أن يُلقي بأدنى لوم على دمشق. ولعل الغرض من هذا التكتيك الميكيافيلي هو كسب ثقة دمشق إلى حين ضمّها للموقّعين على اتفاقيات أبراهام، وهو ما سيحدث في نهاية المطاف على ما تقوله دمشق للدبلوماسيين الغربيين ولتل أبيب.

لم تكد أبواب قاعة الاجتماع تُغلق حتى بادرت حكومة الشرع إلى إصدار بيان كُتب بلغة متعالية خشنة تتطابق في جوهرها وعباراتها مع لغة نظام الأسد. يقول شعار البيان: «سوريا واحـدة، جيش واحد، حكومة واحدة»، وهي الكلمات التي كرّرها باراك خارج قاعة اجتماع وفدي التفاوض. لكنّ هذه العبارة بحاجة إلى شيء من التدقيق والاعتراض على محتواها المخاتل، والاعتراض هنا لا ينسحب على معانيها السامية التي لا يختلف في شأنها السوريون. إذ لا ينبغي أن تتحوّل «سوريا الواحدة» إلى «مزرعة» مخصّصة لسلطة ما، أو لإثنية أو طائفة أو فئة

> بادرت حكومة الشرع إلى إصدار بيان كتب بلغة متعالية خشنة

معيّنة، فشرط وحدة سوريا هو أن تكون لكل السوريين دون استثناءات عنصرية أو جهوية، وهو ما لا تؤمن به الحكومة ولا تشير إليه أفعالها وسلوكها اليوميّ. وأما «الجيش الواحد» فهو ما يجب أن يتحقّق بشرط الالتزام التام بقاعدتي الاحتراف والكفاءة، دون النظر إلى هويّاتهم الفرعية أو منبتهم الإثني أو الطائفي، لا أن يبقى جيشاً جرى تصنيعه في معامل القوى العسكرية التي وصلت دمشق قبل غيرها لحظة تحلّل جيش بشار الأسد. فيما تشير عبارة «حكومة واحدة» شديدة الوضوح، إلى أن على السوريين الخضوع لحكومة غير تمثيلية أو تشميلية للمكونات السياسية والإثنية السورية، ودون أبسط شروط التعاقد بين الحاكم والمحكومين، واعتبار هذا الرضوخ بمثابة عقد إذعان لا يُعلَم متى جرى التوقيع عليه، أو متى تنتهي مفاعيله. بكلمات أخرى: إن هذا الشعار، إن لم تجرِ مناقشته وإعادة النظر في حيثيات تطبيقه، إنما يؤسّس لدولة فاشيّة أو إلى إيجاد نظامٍ فاشيّ.

كذلك، من بين عبارات باراك المتحيّزة جاء رأيه القطعي بأن «الفدرالية لا تعمل في سوريا»، وهو أحد المطالب الكردية حول شكل إدارة الدولة، وهو بطبيعة الحال موقف مدعِّم لسلطة دمشق وللحكومة التركية، المطالبتين بإبقاء سوريا دولة شديدة المركزيّة. وبالبناء أيضاً على موقف باراك، جاء بيان نشرته وكالة الأنباء الحكومية (سانا) اقتبست فيه الحكومة مفردات ممثل واشنطن وزادت عليها، فرفضت الحكومة في بيانها «رفضاً قاطعاً أيّ شكل من أشكال التقسيم أو الفدرلة التي تتعارض مع سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة ترابها». تعكس المطابقة بين التقسيم والفدرلة، فوق فداحة الجهل والتخليط المتعمّد بين المفاهيم، تعمية لحقيقة أن الفيدرالية أو المطالبة بإحدى درجات اللامركزية لا تعني التقسيم أو الانفصال بأي حال.

على أيّ حال، أُدخلت كلمات باراك إلى متن «بيان الحكومة»، وبهذا أوحى ممثل الولايات المتحدة بوقوفه التام إلى جانب الشرع في وجه وفدي الإدارة الذاتية وحليفته منذ قرابة عشرة سنوات والموثوقة قسد، وكل ذلك لإثبات مسألة أنه ليس لواشنطن أي التزامات تجاه السوريين، ولتقرّر السلطة مصائرهم كيفما اتفق. هذا الإيحاء منح دمشق شعوراً بفائض القوة، وهو ما سيجعلها ترتكب أخطاء حسابية من قبيل زيادة الشحن والاستقطاب الإثني، وتأييد منحى خطابات الكراهية والسكوت عنها، وربّما التضييق على المواطنين الكرد خارج شمال شرق سوريا. وفي مقابل ما أبدته دمشق من تعالٍ، فإن الإصرار على التفاوض، برعاية امريكية وفرنسية، يبدو الخيار الوحيد في ظل انعدام فُرص الحرب ومحاولة فرض الإرادات بالقوّة، وهذا هو الأمر الحسن في كل ما جرى تخريبه خلال اليومين الماضيين في دمشق.

*متخصص في الشؤون السياسية المحلية والإقليمية والدولية

جوزيب بوريل؛ وكاليبسو نيكولايديس:

على أوروبا ألا تقف موقف المتفرج في الشرق الاوسط

مجلة (فورين أفيرز) الامريكية

نادراً ما لعب الاتحاد الأوروبي أكثر من دور مساعد في الجهود الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، على الرغم من وجوده متعدد الوجوه في المنطقة. على مدى العقدين الماضيين، أصبحت الحكومات الأوروبية

تعتقد أن تحقيق حل الدولتين بات أمراً شبه مستحيل، ولا يستحق إنفاق مزيد من الوقت والجهد عليه. وبالنسبة إلى عديد من الأوروبيين، بدا دعم الوضع الراهن داخـل إسرائيل، خلال وقـت يجري فيه إدانـة بعض أفعالها بالقول وحده، أمراً ممكناً.

لكن الواقع لم يكن كذلك. فمع تجاهل أوروبا وبقية العالم، أصبح الفشل في تأمين سلام دائم يتمتع فيه كل من الإسرائيليين والفلسطينيين بحق تقرير المصير أمراً مكلفاً للغاية.

قد تتردد بعض الحكومات الأوروبية في التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو أمر مبرر، بسبب تاريخها الاستعماري، إلا أن أوروبا لم تعد قادرة على تحمل ثمن المضي في الوقوف موقف المتفرج من صراع بدأت أحدث حلقاته بهجوم «حماس» المروع خلال السابع من تشرين الأول (أكتوبر) على إسرائيل، واستمر مع حرب الحكومة الإسرائيلية المدمرة على غزة والتصعيد بين إسرائيل وإيران. ليس أمن أوروبا على المحك فحسب، بل الأهم من ذلك أن تاريخ الأوروبيين يفرض عليهم واجب التدخل للرد على انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي. علاوة على ذلك، لدى الاتحاد الأوروبي ما يميزه في مرحلة ما بعد الحرب على غزة، خبرة لا يملكها أي طرف آخر، وهي دروس عملية دفع ثمنها خلال القرن الـ٢٠، حول كيفية كسر دوامة الحروب المستمرة، والتعاون مع خصوم الأمس من أجل تحقيق السلام والازدهار.

وللإنصاف، فإن كثيراً من القادة الأوروبيين دعوا الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى لعب دور أكثر فاعلية في صنع السلام، وقد بدأ بعضهم بالفعل في تكثيف جهوده الفردية. لكن ما يحتاج إليه الاتحاد الأوروبي هو

> **على الاتحاد الأوروبي التخلي عن تردده التاريخي وانقسامه الداخلي**

خطة مـوحـدة. ويمكن لمجموعة من المبادئ، ولدت من خمسة أعوام من محاولة قيادة سياسة أوروبـيـة غير متحدة تجاه الشرق الأوسـط، أن ترشد هذه الجهود، فعلى الاتحاد الأوروبـي أن يتحمل مسؤوليته التاريخية تجاه المنطقة، وأن يستخدم نفوذه المالي، الذي لم يُستغل بعد. عليه أن يقدم دعماً ملموساً على الأرض لمن يسعون إلى السلام، وأن يواجه المعطلين لهذا المسار من جميع الأطراف. عليه أيضاً أن يحمي من يسعون إلى كشف الحقائق على الأرض، وأن يدعم عمل الأمم المتحدة ويثبت التزامه الدائم بالقانون الدولي. لكن، قبل كل ذلك، لا بد أن يتجاوز الاتحاد الأوروبي العقبات الداخلية التي تفرضها مواقف دوله الأعضاء المتباينة تجاه إسرائيل.

واجب الرعاية

يتحمل الأوروبيون مسؤولية جسيمة عن الصراعات التي تعصف حالياً في الشرق الأوسـط. فنحن الجناة الأصليون والشركاء التاريخيون [في الجريمة]، مذنبون ضمنياً في المأساة التي بدأت فصولها تتكشف قبل عقود. فمنذ العصور الوسطى في الأقل، كنا خلقنا صدمة تسهم في تعزيز شعور الشعب اليهودي بالضعف. وفي القرن الـ١٩، أدت التيارات القوميات الأوروبية المعادية للسامية والشعارات الاستعمارية إلى ظهور الصهيونية كحركة وطنية علمانية. وفي أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية قسمت القوى الأوروبية المنطقة، وفرضت باستهتار حدوداً بين أجزائها وفاقمت الانقسامات المحلية، واستغلت مواردها الطبيعية. وخلال العام ١٩١٧ صدر وعد بلفور الذي نص على حماية «الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير

اليهودية في فلسطين»، لكن القادة الأوروبيين لم يوفوا بهذا الوعد. لقد مهد كل ذلك الطريق أمام ما يعده كثر أبشع جريمة في تاريخ البشرية، الهولوكوست.

تلزم هذه الفصول المظلمة الأوروبيين بمنع إبادة إسرائيل، تلك الملاذ الآمن الذي التجأ إليه اليهود في أعقاب المحرقة النازية. ولكن إذا كانت أوروبا تتحمل المسؤولية عن ضحاياها، فإن عليها أن تتحمل أيضاً المسؤولية حيال ضحايا ضحاياها. بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وحرب استقلال إسرائيل في العام ١٩٤٨ ونزوح مئات الآلاف من العرب الفلسطينيين من ديارهم أو طردهم عنها، لم يعارض الأوروبيون فشل الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التقسيم التي كانت ستقوم بإنشاء وطن في فلسطين لكل من الشعبين. وعلى الرغم من أن فتيل حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ كان قد أشعله كل جيران إسرائيل، فإن الأوروبيين أخفقوا بعد الحرب في وقف احتلال الحكومة الإسرائيلية المتمدد خلسة للأراضي الفلسطينية، ومولوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته، اكتفى الاتحاد الأوروبي بلعب دور «الوسيط المحايد» –ظاهرياً– تاركاً للولايات المتحدة زمام المبادرة في عملية أوسلو، مكتفياً بتقديم دعم غير كاف للسلطة الفلسطينية، وتحويل نفسه إلى وجهة مفضلة للسياحة والصادرات الإسرائيلية. وأسهم هذا الموقف في تأبيد المشكلة، إذ أدار الأوروبيون ظهورهم لانتهاكات المستوطنين والجنود الإسرائيليين لحقوق الفلسطينيين، وتجاهلوا تطلعات الفلسطينيين المشروعة. لا يمكن لأوروبا أن تظل «الطيب الساذج» في هذه المأساة، توزع الأموال وعيونها مغمضة.

> **نادرا ما لعب الاتحاد الأوروبي أكثر من دور مساعد**

لكن لا يمكن للأوروبيين ببساطة أن يعتمدوا على نزعة أخلاقية لكي يملوا على الآخرين ما يجب عليهم فعله. وينبغي بهم التأكيد أن من مصلحتهم أيضاً، ليس فقط المساعدة في بناء مستقبل يتسم بالاستقرار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن أيضاً الضغط بقوة على كل من الحكومة الإسرائيلية للقيام بدورها، والسلطة الفلسطينية لإدانة العنف وتبني إصلاحات ديمقراطية مستدامة. يلهب الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المشاعر ويؤجج الاستقطاب داخل الدول الأوروبية، نظراً إلى وجود إرث تاريخي مشترك. وهو يقوض بصورة متزايدة الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الذي يعتز به الأوروبيون ويعتمدون عليه. وإذا لم نتحمل مسؤوليتنا تجاه هذا الصراع، فإنه سيفرض نفسه علينا. لا يوجد صراع خارجي آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي ككل، وليس فقط الدول الأعضاء بصورة منفردة، في حاجة إلى أن يصبح أكثر جرأة في التعامل مع هذا الصراع.

إفراط في الحذر

كثيراً ما اعتمد الأوروبيون على القيادة الامريكية آملين أنها ستحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. إن التمسك بهذا الأمل أمر لا ينم عن موقف مسؤول خصوصاً خلال الوقت الحالي. ويشعر كثر في أوروبا أن الرئيس الامريكي دونالد ترمب غير قادر ولا يرغب في العمل كوسيط فعال. ولكن بغض النظر عن الدور الذي تسعى الولايات المتحدة إلى أن تلعبه في الشرق الأوسط، فإن للأوروبيين دورهم الفريد، لأنهم تعلموا بصورة مباشرة أنه على الرغم من

الـصـورة الـمـشـوهـة «للآخر» التي قد يسعى السياسيون إلى إبرازها، فـإن مـعـظـم الـنـاس يـرغـبـون فـي العيش بسلام مع جيرانهم. ومع ذلـك، يمكن لظروف خاصة أن تسمح بأن تـكـون الـيـد الطولى للمتطرفين.

منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، استخدم الاتحاد الأوروبي أدواته التقليدية داخل المنطقة التي تراوح من الوسائل الاقتصادية إلى الخطاب المعياري، ولكن على نحو حذر ومن دون اتساق. فقد زاد الاتحاد من مساعداته لغزة بصورة كبيرة، إذ تعهد بتقديم نحو ١٢٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والهلال الأحمر، ولكن دون ضمانات كافية بأن هذه المساعدات ستصل إلى المستهدفين بها. ودعا مرة تلو أخرى إلى وقف إطلاق النار واحترام القانون الدولي. وأصدر أحدنا، بوريل، عدداً من البيانات التي دان فيها هجمات «حماس» القاتلة وردود الفعل الإسرائيلية غير المتناسبة تماماً عليها.

بيد أن الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء قوضت فعالية الاتحاد الأوروبي. فقد دعم بعض قادة الاتحاد الأوروبي بصورة حذرة تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، بينما رفض آخرون مثل النمسا وألمانيا تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة ضد المسؤولين الإسرائيليين. كما أن دول الاتحاد بدءاً من ألمانيا وهنغاريا لم تتفق على إعادة النظر في سياسة الاتحاد التجارية مع إسرائيل، مما عنى بقاء الاتحاد الأوروبـي كأكبر شريك تجاري لإسرائيل. ونتيجة لذلك، همش الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة، حيث بقي منقسماً داخلياً، وتجاوزته الولايات

> **مجموعة من المبادئ، ولدت من خمسة أعوام من محاولة قيادة سياسة أوروبية**

الـمـتـحـدة وجـهـات إقليمية مثل مصر وقطر في جهود الوساطة لوقف إطـلاق النار. ألم يكن من المفترض أن يلعب الاتـحـاد الأوروبـــي هو الآخر دور الوسيط؟

إن الـخـبـرة التي راكمها الاتحاد الأوروبـي على مدار عقود في التوصل إلى تسويات سلمية بين خصوم الأمس، بطريقة تقوم على فلسفة الاعتراف المتبادل ورفض الهيمنة، تضفي على الاتحاد أهمية خاصة. كما أن لديه الأدوات العملية اللازمة لأداء دور أكثر محورية في صنع السلام داخل الشرق الأوسط.

للحصول على فهم كامل لهذا النفوذ، ستحتاج دائرة العمل الخارجي الأوروبية، وهي الوكالة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، إلى تفعيل عدد من القرارات التي طرحها مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي على مر الأعوام، إضافة إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها مفوضية الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية شاملة للشرق الأوسط ٢٠٢٤-٢٠٢٩. وللوفاء بهذه المناشدات، سيتعين على الاتحاد الأوروبي أن يستخدم بصورة كاملة مجموعة الأدوات القانونية والمالية والتجارية والسياسية والتنظيمية المتاحة له، بغية التأثير في وسائل الضغط ونقاطه الحالية.

يمتلك الاتحاد الأوروبي نفوذاً هائلاً لكنه لم يجرؤ حتى الآن على استخدامه بفاعلية. وإلى حد ما، فإن لهذا مبرراته التاريخية، بالنظر إلى السجل الطويل للقارة في مجال إساءة استخدام السلطة. ولكن عندما يتعلق الأمر بحماية قيمهم الأساس ومصالحهم الحيوية من التهديدات الخارجية، يجب ألا يتردد الأوروبيون في استخدام نفوذهم بصورة جيدة.

تغيير الدولة

على الصعيد الدبلوماسي، ينبغي لدول الاتحاد الأوروبي أن تبدأ بتطبيق المبدأ الذي يقوم عليه الاتحاد نفسه، الاعتراف المتبادل وهو المبدأ الجوهري للنظام القائم على الدولة الذي تأسس في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، وأسهم خلال الثمانين عاماً الماضية في تحويل القارة إلى مشروع سلام. دعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي سبقت الاتحاد الأوروبي، للمرة الأولى إلى منح الفلسطينيين حق تقرير المصير في العام ١٩٨٠. وعلى الرغم من أن ١٤ دولة من أصل ٢٧ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعترف الآن بدولة فلسطين، فإن الاتحاد الأوروبي سيكون أكثر فاعلية بكثير إذا اعترفت كل دوله الأعضاء بما في ذلك أكبرها، أي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا، بدولة فلسطين ضمن حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي متفق عليه بين الطرفين. وهذه الخطوة ستكون بعيدة كل البعد من كونها مكافأة لـ«حماس»، إذ ستؤدي إلى تمكين المعتدلين من جميع الأطراف الذين يناصرون الحلول الدبلوماسية بدلاً من المتطرفين الذين يدعون إلى العنف. وعوضاً عن انتظار المفاوضات لتمهيد الطريق نحو إقامة الدولة، يجب على الاتحاد الأوروبي التأكيد أن إقامة الدولة هي نفسها السبيل إلى المفاوضات.

وإلى جانب الاعتراف، ومن أجل أن يكون مطلب وقف إطلاق النار ذا صدقية، يجب على الاتحاد أن يعزز دعمه لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، بما يشمل الضغط على السلطة الفلسطينية لتصبح أكثر فاعلية ومساءلة وديمقراطية، لا سيما أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر ممول لها. وهذا التزام تجاه الشباب الفلسطيني الذي طالما عبر عن غضبه من فساد قيادته. ويتعين على الأوروبيين

> **يتحمل الأوروبيون مسؤولية جسيمة عن صراعات الشرق الأوسط**

بعد ذلك ترجمة التزامهم حل الدولتين إلى قيادة مشتركة مع الدول العربية. ويمكن الاعتماد على التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين، الذي أنشئ في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٤، بصورة أفضل بهدف تطوير حوافز تدعم معسكر السلام وتشجيع دول أخرى داخل الشرق الأوسط على الاعتراف أخيراً بإسرائيل التي تقوم جنباً إلى جنب دولة فلسطينية.

ولن تنجح حوكمة ما بعد الحرب في غزة إلا إذا تمكن الفلسطينيون من تقرير مصيرهم بأنفسهم. وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يساعد في تصميم سلطة انتقالية دولية لغزة وتمويلها ريثما تُنقل السلطة إلى أهل القطاع، على غرار مبادرات الأمم المتحدة السابقة داخل كمبوديا وتيمور الشرقية. ويجدر بأوروبا أن تتخذ موقفاً أكثر صلابة تجاه الجهات التي تنتهك حقوق ممولي المساعدات الأوروبية لديها ومصالحهم من خلال تدمير أو مصادرة البنية التحتية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة. وفي المقابل، ينبغي أن تهدف أجندة الاتحاد الأوروبي إلى كسر اعتماد سكان غزة الكامل على المعونات الخارجية، والعمل على تعزيز معايير إعادة الإعمار. ويمكن للاتحاد، بل يجب عليه، أن يكون في صدارة جهود إعادة إعمار غزة، لما لديه من خبرة في تقنيات البناء المستدام والصديق للبيئة. ويجب أن يساعد في حشد المجتمع الدولي ضد أية محاولة لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، سواء عبر التهجير أو الضم أو النقل القسري أو الترحيل الجماعي.

ويتعين على أوروبا أن تستثمر بصورة أكبر وأكثر فاعلية في دعم منظمات المجتمع المدني التي تناضل

من أجل تحقيق السلام بروح الاحترام المتبادل والتعاطف والاعتراف. ويتعين على الاتحاد الأوروبـي ككل، وليس فقط الـدول الأعـضـاء منفردة، أن يسلط الضوء على الـجـهـود اللافتة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية –مثل «تحالف السلام في الشرق الأوسط»، و«نساء يصنعن السلام»، و«نساء الشمس»، و«منتدى عائلات دائرة الأهالي»، و«كسر الصمت»، و«بتسيلم»، إضافة إلى العملية التي أفضت إلى إعلان برشلونة للعام ٢٠٢٤ بعنوان «إنسانيتنا المشتركة»– وأن يذيع هذه الجهود داخل إسرائيل والعالم العربي على حد سواء. ويجب على أوروبا أن تعارض بشدة الاقتراح الإسرائيلي بفرض ضريبة بنسبة ٨٠ في المئة على المساعدات الخارجية المقدمة لمنظمات السلام، خلال وقت تواجه فيه أوروبا الضغوط على منظمات المجتمع المدني التي تعارض القيادة الفلسطينية.

وعملياً، وحين يصبح الوقت مناسباً، يمكن للاتحاد الأوروبـي أن يدعم عقد «جمعية مواطنين من أجل السلام» تضم مجموعة مختارة عشوائياً من الإسرائيليين والفلسطينيين، يجتمعون على أرض محايدة لأشهر عدة من أجل رسم طريق نحو السلام. وبدأت أوروبا في تنظيم مثل هذه الجمعيات خلال العقد الماضي، وحققت نتائج واعدة. وآن الأوان لإعطاء شعوب الشرق الأوسط دوراً أكبر في رسم مستقبلهم بأنفسهم.

تأثير المخربين

من أهم الدروس التي تعلمتها أوروبا من حروبها التي استمرت لقرون عدة أن العلاقات الدولية ليست لعبة محصلتها صفر تنتهي بفوز طرف وهزيمة الآخر.

> **على اوروبا أن تتحمل أيضا المسؤولية حيال ضحايا ضحاياها**

غير أن أوروبـا، ولفترة طـويـلـة، فـشـلـت في تطبيق هذا الدرس في مواجهة مـن يبددون الجهود داخـل الشرق الأوسـط المصممين على تحويل مسار عملية الـسـلام. وقـد صنف الاتحاد الأوروبي، عن حق، «حماس» و«الجهاد الإسلامي الفلسطيني» وجماعات أخرى ككيانات إرهابية قبل أكثر من ٢٠ عاماً. بيد أنه لم يكد يفعل شيئاً لمعاقبة المستوطنين الإسرائيليين الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين.

علاوة على ذلك، لم يتخذ الاتحاد الأوروبي أي إجراء حتى الآن في مواجهة جرائم الحرب الإسرائيلية داخل غزة. ويؤدي هذا الضغط غير المتوازن في النهاية إلى تقوية المخربين على جانبي الصراع. فالمتطرفون الذين يفلتون من العقاب يشعرون بالتبرير والتشجيع، أما الذين يتعرضون للضغط، فيستغلونه لكسب تعاطف قواعدهم الشعبية.

يعد الاتساق أمراً بالغ الأهمية في عالم السياسة المليء باتهامات بازدواجية المعايير. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي فرض حظر على استيراد المنتجات من المناطق التي تحتلها روسيا داخل أوكرانيا، والتهرب من تطبيقه على منتجات المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية. كما لا يمكن للاتحاد الأوروبـي دعوة الدول الأخرى إلى احترام مذكرة توقيف المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والإعلان خلال الوقت نفسه عن عدم تنفيذ مذكرة التوقيف نفسها ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

يمكن للاتحاد الأوروبـي تصحيح هذا الوضع، إذ يستطيع، على سبيل المثال، إلغاء إعفاءات التأشيرات

لسكان المستوطنات، وتطبيق حظر دخول فردي على نطاق منطقة شينغن. في الواقع، بفرض متطلبات التأشيرة على فلسطينيي الضفة الغربية فحسب، وليس على المستوطنين الذين يعيشون هناك، يصبح الاتحاد الأوروبي متواطئاً في نظام أشبه بنظام الفصل العنصري. والأهم من ذلك، يمكن إعادة النظر في اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وهي الإطار القانوني المركزي الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل منذ العام ٢٠٠٠. وتوفر المادة الثانية من هذه الاتفاق أساساً قانونياً لإعادة النظر في بنود الاتفاق رداً على انتهاكات حقوق الإنسان. وأثبت تحقيق أجراه أخيراً مبعوث الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان حصول هذه الخروق بوضوح. وانضمت ١٧ دولة عضوا إلى إيرلندا وإسبانيا في الدعوة إلى إعادة تقييم الاتفاق.

أولاً، وكحد أدنى، يمكن للاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات أولية مثل الشروع في مراجعة رسمية للاتفاق، أو تعليق اجتماعات القمة والاتصالات السياسية رفيعة المستوى بين القادة الأوروبيين والإسرائيليين، أو تجميد مشاركة إسرائيل في بعض برامج الاتحاد الأوروبي مثل برنامج «إيراسموس بلس» الذي يدعم التعليم. والأهم من ذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي توجيه رسالة قوية إلى حكومة إسرائيل ومواطنيها بتعليق الأحكام التجارية للاتفاق، وهو ما يعني عملياً إيقاف العمل بالرسوم الجمركية التفضيلية الإسرائيلية. وتماشياً مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية للعام ٢٠٢٤ الذي يحذر الدول «من الدخول في معاملات اقتصادية أو تجارية مع إسرائيل» من شأنها «ترسيخ وجودها غير القانوني» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أيضاً حظر الواردات كافة من المستوطنات غير القانونية، أي الواردات التي تقع أصلاً خارج نطاق اتفاق الشراكة.

> **اكتفى الاتحاد الأوروبي بلعب دور الوسيط المحايد**

وعلى الرغم من أن تعليق الاتفاق برمته يتطلب موافقة بالإجماع من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن معظم الخبراء في الدائرة القانونية بالمفوضية الأوروبية يؤكدون أن تعليق أحكامها التجارية يتطلب تصويت غالبية مؤهلة فحسب، إذ يمكن اعتماد سياسات تُبُنِّيت من جانب ٥٥ في المائة من الدول التي تمثل ٦٥ في المائة في الأقل من إجمال سكان الاتحاد الأوروبي. ونظراً إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يعلق أحكام التجارة التفضيلية إلا مع ميانمار وكمبوديا، فإن مثل هذه الخطوة ستكون ذات أهمية رمزية بالغة. ولا ينبغي أن يمنع أي شيء مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس من دعم مثل هذه الخطوة داخل مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي المقبل خلال تموز (يوليو).

لحظة الحقيقة

يجب على الاتحاد الأوروبي أيضاً التمسك بقيمه من خلال دعم التدفق الحر للمعلومات التي تستند إلى الحقائق. لقد حرمت «حماس» وسائل الإعلام من استقلاليتها من خلال مضايقة واحتجاز الصحفيين وفرض الرقابة على الذين ينتقدون منهم أفعالها أو حكمها. وفي غزة، فرضت حكومة نتنياهو أطول فترة تعتيم إعلامي في تاريخ الصحافة الحديثة. وقُتل في القطاع عدد من الصحفيين يفوق ما سجل في أي نزاع مسلح سابق.

وتواصل إسرائيل رفض التعاون مع المحققين المكلفين من الأمم المتحدة، متجاهلة الأوامر القضائية الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

إن خطاب الكراهية، والتحريض والخطاب العنصري، علاوة على التضليل الإعلامي والتلاعب بالروايات على الإنترنت تغذي كلها نزعة معاداة السامية، وأيضاً كراهية العرب والمسلمين. يتمتع الاتحاد الأوروبي بالفعل بسلطات تنظيمية قوية على شركات التواصل الاجتماعي، ويمكنه بذل مزيد من الجهود لتفكيك غرف الصدى الرقمية [صفحات على الإنترنت وتحديداً التواصل الاجتماعي يعيش المرء فيها في فقاعة من الآراء التي يتبناها] من خلال إلزام هذه الشركات بالكشف عن خوارزمياتها وتكييفها.

كثيراً ما نسمع حجة تقول إنه «لا يمكن وضع دولة ديمقراطية على قدم المساواة مع جماعة إرهابية». من حيث المبدأ، يبدو هذا منطقياً تماماً. لكن عندما يتصل الأمر بسيادة القانون، فإن حجة عدم التكافؤ تنهار. هناك سبب لكون العدالة معصوبة العينين، ولماذا يكون الجانبان متساويين مع بعضهما بعضاً، ولماذا ينبغي أن تكون المحاكم مستقلة عن السياسة. ينبغي على القضاة أن يعاينوا الفعل لا الفاعل.

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يوضح بصورة أكبر أنه لن يتسامح مع محاولات ترهيب المحاكم الدولية. فالتهديدات والعقوبات الأخيرة ضد مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة تشكل تحدياً مباشراً للنظام القانوني متعدد الأطراف الذي يدعي الاتحاد الأوروبي أنه يدعمه.

على الرغم من أن قانون الحظر الصادر عن الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٩٦ ما يزال ساري المفعول، فإن طريقة تطبيقه أصبحت قديمة. وقد صُمم في الأصل من أجل حماية شركات الاتحاد الأوروبي من العقوبات الامريكية المفروضة خارج الحدود الإقليمية، مثل تلك التي تستهدف كوبا أو إيران. ولم يجر تعديله بحيث يصبح قادراً على حماية مؤسسات على شاكلة المحكمة الجنائية الدولية، أو موظفيها الذين يتخذون من الاتحاد الأوروبي مقراً لهم، من تدابير قسرية مماثلة. ويجب أن ينص قانون الحظر المنقح بصورة صريحة على هذه الأحكام، وأن يضمن أن تكون البنية التحتية القانونية والدبلوماسية للاتحاد قادرة على مقاومة الضغوط التي تتجاوز الحدود الإقليمية. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في فرض عقوبات محددة من قبيل حظر السفر وتجميد الأصول وذلك ضد الأفراد والكيانات، سواءً كانت حكومية أو غير حكومية، التي تسعى إلى عرقلة أو نزع الشرعية عن آليات العدالة الدولية. ومن شأن هذه الخطوة أن تثبت أن الاتحاد الأوروبي مستعد لكي يقرن خطابه الداعم للنظام القائم على القواعد بالفعل من خلال وضع تدابير رادعة ملموسة.

> **كثيرا ما اعتمد الأوروبيون على القيادة الأميركية**

فرق تسد

لكن قبل أي شيء آخر، يحتاج الأوروبيون إلى خوض نقاش صريح حول المشكلة الجوهرية التي يتجاهلونها، أي انقسامهم عندما يتعلق الأمر بإدانة إسرائيل أو الاعتراف بدولة فلسطينية. لقد منع هذا الانقسام الاتحاد الأوروبي من استخدام نفوذه الهائل لتحقيق نتائج جيدة. وأبرزت حرب غزة عجز الاتحاد الأوروبي المقلق

عن اتخاذ القرارات خلال الوقت المناسب، حتى عندما تتوافر موافقة غالبية كبيرة من الدول الأعضاء. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي أيدت دعوة لوقف إطلاق النار خلال تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٣، فإن الاتحاد الأوروبي لم يستطع التصرف بصورة حازمة.

ولا يمكن لأوروبا أن تدافع عن القيم التي تؤمن بها من دون تحسين آليات اتخاذ القرار فيها. بعض الإصلاحات لا تتطلب تعديلاً في معاهدات الاتحاد. فالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي حالياً تشترط الإجماع التام لاتخاذ قرارات تتعلق بالشؤون العسكرية أو الدفاعية، أو العقوبات، أو معظم مواقف السياسة الخارجية. لكن الدول الأعضاء بإمكانها أن تقر التحول إلى نظام التصويت بالغالبية المؤهلة في بعض مجالات السياسة الخارجية، على الرغم من أن اتخاذ هذا القرار نفسه يتطلب الإجماع.

وكبديل عن ذلك، ولتجاوز التردد الذي يبدر عن بعض الدول الأعضاء، يمكن لمجموعة أصغر إنشاء ما يسمى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة «بلس»، أو ما يمكن أن يكون إضافة إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وتسمح الأحكام الحالية المتعلقة في شأن تعزيز التعاون في المادة ٢٠ من معاهدة الاتحاد الأوروبي لتسع دول أعضاء في الأقل، بأن تتفق مع بعضها بعضاً على استخدام أدوات معينة في السياسة الخارجية لا تتعلق بالدفاع. وباعتبار أن مثل هذا الإجراء لم يتخذ من قبل على الإطلاق، فسيجب على هذه الدول استكشاف ما ستتيح لها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة «بلس» أن تفعله عملياً. لكن من المرجح أنها ستكون قادرة على استخدام أدوات الاتحاد الأوروبي في مجالات التجارة والمساعدات والنفوذ السياسي بصورة أكثر حسماً.

> **الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء قوضت فعالية الاتحاد الأوروبي**

لقد أظهرت الأزمة الإسرائيلية-الفلسطينية مدى سهولة شل قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرارات حاسمة في شأن القضايا الخلافية. وفي سبيل تحقيق مصلحة السياسة الأوروبية وكذلك الشرق الأوسط، فقد آن الأوان للتغلب على التأثير المعطل لنظام الفيتو الذي تملكه الدول السبع والعشرين. قد يسهل هذا التغيير بدوره على الاتحاد الأوروبي المساعدة في تصميم خطة سلام تضم آراء كل الأطراف المعنية في المنطقة. إذا استطاعت غالبية الدول الأعضاء الالتفاف حول رؤية أكثر فاعلية، فقد تحذو بقية الدول حذوها. لقد سلك الأوروبيون خلال الماضي طريق الحرب ليصلوا لاحقاً إلى التعايش المستقر ثم إلى الازدهار المتبادل. ويجب أن نسمح لأنفسنا بالأمل في أن يلهم تاريخنا الحديث جيراننا للمضي في طريقهم نحو السلام.

***جوزيب بوريل فونتيليس: النائب السابق لرئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للاتحاد، ووزير الخارجية الإسباني السابق.**

كاليبسو نيكولايديس: تشغل كرسي الأستاذية في الشؤون الدولية بكلية فلورنسا للحوكمة العابرة للحدود في المعهد الجامعي الأوروبي. وعملت سابقاً في جامعات هارفارد وأكسفورد والمدرسة الوطنية للإدارة، وقدمت استشارات لهيئات الاتحاد الأوروبي، وهي مؤلفة مشاركة لكتاب «دليل المواطن لسيادة القانون». الترجمة العربية لصحيفة «الإندبندنت».

جمال آريز :

المصالح المستترة في ظل الوساطة

*ترجمة وتحرير: نرمين عثمان محمد

خلال الشهر الماضي، ركزت الأنظار على الحديث عن الحرب المحتملة (إيران ، إسرائيل ، امريكا)، ولكن يبدو أن تطورات هذا الشهر ستكون كلها في سياق المفاوضات، مع أنها تجري بطريقة غير مباشرة ومن خلال وسطاء.

فنلاحظ أن المفاوضات غير المباشرة بين «حماس» و«إسرائيل» تتم عبر وساطة قطر ومصر وتركيا، بينما المفاوضات غير المباشرة بين «حزب الله» و«إسرائيل» تتم عبر وساطة فرنسية مباشرة وامريكية غير مباشرة. وكذلك، المفاوضات بين سوريا وإسرائيل تتم بوساطة امريكية.

وهنا تبرز أهمية دور واشنطن، فهي تتعامل مع هذه الأزمات والنزاعات كمعارض و كوسيط ومفاوض، وفي الوقت نفسه كراعٍ لخارطة طريق التسويات ووقف إطلاق النار.

الحرب بين حماس وإسرائيل والدور المزدوج لامريكا

اقتربت الحرب الأخيرة بين حماس وإسرائيل من إتمام عامين منذ اندلاعها في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، وقد مرت بثلاث مراحل من القتال والهدنة. على الرغم من أن واشنطن لم تُخفِ منذ البداية دعمها لإسرائيل، إلا أن الطريقة التي ردّت بها إسرائيل على هجوم حماس تجاوزت حدود الحرب التقليدية، مما أوقع الإدارة الامريكية ، سواء في عهد بايدن أو في عهد ترامب ، في الحرج، لأن رد إسرائيل تجاه المدنيين ومبادئ حقوق الإنسان انتهك القوانين الدولية، من خلال تبني سياسة «الأرض المحروقة» التي لم تراعِ شيئًا.

هذه السياسة أثارت انتقادات كبيرة ضد إسرائيل، وخلقت حرجًا للدول العربية الحليفة لامريكا التي طوّرت مؤخرًا علاقاتها السياسية والاقتصادية مع تل أبيب، مما جعلها تحاول من خلال تلك العلاقات أن تضغط ، ولو جزئيًا ، على واشنطن لوقف دعمها المطلق لإسرائيل، أو على الأقل إجبار تل أبيب على إعلان وقف إطلاق النار.

حرب حزب الله و إسرائيل والدور الفرنسي

يُعد حزب الله حليفًا دينيًا لحماس وعدوًا معلنًا لإسرائيل، وقد انخرط بشكل أو بآخر في الحرب، مما جعله محاطًا بضغوط داخلية وإقليمية ودولية. فعلى الرغم من أنه حزب محلي في لبنان، إلا أنه يمتلك ترسانة عسكرية تفوق الدولة نفسها، وهو ما جعله يُعتبر «دولة داخل الدولة».

لكن، بعد التغيرات في المنطقة عقب هجوم ٧ تشرين الأول وسقوط النظام السوري في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٤، وكذلك بعد تهديدات إسرائيلية لقيادة حزب الله، تعرض الحزب لضغط متزايد داخليًا وخارجيًا. لذلك، فإن إسرائيل تسعى لعدم سحب نفسها من لبنان حتى تُجبر حزب الله على تسليم سلاحه، بدعم أوروبي واضح ، خصوصًا من فرنسا ،التي لا تزال تعتبر لبنان جزءًا من إرثها الاستعماري والتاريخي.

من هنا، لجأت كل من حكومة بيروت والدول الأوروبية إلى واشنطن، على أمل أن تضغط الأخيرة على إسرائيل لوقف التصعيد، مقابل قيام حزب الله ، طوعًا أو كرهًا ، بتسليم سلاحه إلى الدولة اللبنانية. وبهذا الشكل، تحاول واشنطن أن تلعب دورًا دبلوماسيًا جديدًا في المنطقة دون الإضرار بتحالفها الاستراتيجي مع تل أبيب، من خلال التأثير على الطرفين: بيروت وتل أبيب.

سوريا وإسرائيل

في تطور جديد، تم قبل فترة الحديث عن وساطة محتملة بين النظام السوري بعد الأسد وإسرائيل، ولكن خلال الأيام الماضية، أعربت دمشق عن استيائها بسبب التقدم الإسرائيلي بعد انهيار النظام، خاصة في مناطق خارج خط الجولان، بذريعة حماية الحدود والدروز.

هذا الموضوع تم مناقشته خلال مكالمة هاتفية بين وزيري خارجية امريكا وسوريا، حيث وعدت واشنطن دمشق بأنه إذا التزمت بضمان الحدود وأمنها مع إسرائيل، فإنها قد تنظر في تخفيف العقوبات الاقتصادية، وربما تؤدي هذه التفاهمات إلى مسار دائم للسلام بين دمشق وتل أبيب.

الهدنة بين إيران وإسرائيل

على الرغم من أن العديد من الأزمات ، من وجهة نظر واشنطن ، تدور في فلك إيران، إلا أن الولايات المتحدة ترى أن كل تلك الحروب والمواجهات التي تخوضها إسرائيل مع جهات أخرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بدور طهران، ومع ذلك نلاحظ أن الطرف الرئيسي في دعم إسرائيل هو امريكا، أما الأطراف الوسيطة فهي قطر، وسلطنة عُمان، والإمارات، ومصر، وتركيا، ولكن الكلمة الأخيرة والوسيط الرئيسي تظل لامريكا.

وتتعامل واشنطن مع هذه الملفات من منظور مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتحاول أن تبقى على مسافة متساوية بين الأطراف المتنازعة، إلى الحد الذي لا تهدد فيه مصالحها أو أمن إسرائيل.

الافتتاحية

أوان اعادة البريق الى النضال الوطني... (١-٧)

اعادة البريق الى النضال الوطني..لماذا؟

لماذا من المهم الآن، بعد ظهور كل هذه الأزمات، أن نوجّه أنظارنا نحو اعادة البريق الى النضال الوطني؟

مع تحول المشاكل في إقليم كردستان إلى أزمة شاملة وصلت الى كافة مفاصل وطننا ،من واجبنا جميعا من المواطنين، إلى القوى السياسية، إلى منظمات المجتمع المدني – أن نقوم بتحمل المسؤولية بالتكاتف والانخراط في نضال حقيقي وهادف من أجل معالجة هذه الأزمات، فبدون النضال الوطني وبغياب الارادة الشعبية والخطط العلمية والواقعية، ومن دون ثقة ودعم جماهير شعب كردستان، من المستحيل خروج إقليم كردستان سالمًا من هذا المسار المظلم والخطير.

ان النضال المستمر من أجل الإصلاح، والحكم الرشيد، وتعزيز مؤسسات الحوكمة في الإقليم، يشكل واجبا وطنيا مقدّسا على عاتق كل فرد في إقليم كردستان، دون استثناء.

قد يُقال: "ألم يكن من الافضل إطلاق هذا النداء في وقت سابق؟" نقول: نعم، كان من الافضل ولكن لم يفت الاوان ولم يخرج الامر عن سياقه ، وما زال النداء المتاخر من اصجل الحل خلسة أفضل من خيار الصمت!

لا شك أن إقليم كردستان يعاني من مجموعة من الأزمات المالية والسياسية والاجتماعية، وهي نتاج السياسات والمواقف الخاطئة على مدار سنوات من قبل جميع الأطراف، وخاصة القوى الرئيسية في إدارة إقليم كردستان والعراق الفيدرالي.

وهذه ليست المرة الاولى التي يتعرض فيها اقليم كردستان الى المشاكل والازمات بسبب هذه السياسات والمواقف .

صحيح أن تاريخنا مليء بالمآسي والمحن والكوارث، لكن شعبنا، في كل الظروف القاسية، أثبت دوما أنه يمتلك الإرادة الصلبة وكثيرا ما نهض بسرعة بعد الكبوات ولحظات التراجع .

وكما يقول الحكماء فان كل مشكلة تحمل في طيّاتها بذور حلّها، والفنّ يكمن في القدرة على اكتشاف ذلك الحل في خضم المشكلة وفي الحقيقة،إن تشخيص المشكلة، وفتح نقاش جاد حولها، ووضع خطط مدروسة لمواجهتها، يمثل في جوهره نصف الحل الفعلي.

وبناءً على هذه الحقائق، فإننا، في إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، سنخصص سلسلة من افتتاحيات لصحيفة»كوردستاني نوى« كي لا تصبح خطواتنا وسط هذا الوضع السياسي الفوضوي مماثلا لخطوات عملية الاستفتاء وتبعاتها حيث لايزال مواطني الاقليم يدفعون ثمن الخطوات المبطنة والمتعثرة للاطراف السياسية الاساسية .

من هذا المنطلق ولمعالجة الأزمات الجسيمة لهذه المرحلة، يجب على جميع الأطراف السياسية في إقليم كردستان أن تتحمّل مسؤولياتها بشجاعة، وتكون مشاركا حقيقيا في هذا المسار، وأن تتعامل مع مهامها الوطني بصورة جادة بعيدا عن المجاملات والمزايدات.

نأمل أن تكون جهودنا هذه، التي تنبع من إخلاصنا للإقليم وشعبه، لبنةً تضيف إلى حصاد الكفاح والنضال المسؤول للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يسعى لحماية الإقليم، وتحقيق إنجازات الثورة والانتفاضة، وخدمة شعبنا الكادح بكل تفانٍ وإخلاص.

نحن في إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن أجل إنجاح هذه المبادرة، ننتظر استجابة جميع الأطراف في العراق الاتحادي وإقليم كردستان، آملين أن ينبري كل منهم، من منطلق وطني ومسؤول، ليكون شريكًا حقيقيًا في إنجاح هذا المسعى الذي يخدم المواطنين، ويعزز العملية السياسية، ويُسعد أرواح الشهداء، ويصون تضحيات البيشمركة والمناضلين وأبناء شعبنا المخلصين من أن تذهب هباءً.